التفسير النحوي للقرآن الكريم

تاريخه ومجالاته

الدكتور فريد بن عبد العزيز السُّليم
جامعة القصيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

فلقد كانت خدمة القرآن الكريم مقصدًا للمسلمين، في العصور كافةً، فإن من مقتضيات الإسلام اليقين بأنَّ التمسك بالقرآن هو صلاح الدنيا والآخرة.

لما كان هذا، تنوعت صور خدمته والعناية به، فقامت أغلب العلوم الإسلامية حوله، ومن ذلك علم العربية، بفروعه: النحو، والتصريف، واللغة، والبلاغة.

وقد اتَّفق المشتغلون بالعلوم الشرعية على اشتراط العلم بالعربية، لمن يمَّم كتاب الله تعالى، وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم، للدراسة والاستنباط.

وهذا البحث يعرض ضربًا من ضروب خدمته، في مجال التفسير، وهو تفسيره المستمد من دلالة النحو والتصريف، فيعرض مجالات الاعتماد على الدلالة النحوية فيما صنِّف في التفسير وعلوم القرآن، مع سوق الأمثلة وتوضيحها، ومناقشة ما تدعو الحاجة إلى مناقشته، على قدر كبير من الاختصار.

آمل أن تحتوي هذه الصفحات على ما ينفع، وأسأل الله أن يوفقنا جميعًا لما يحب ويرضى.

- تمهيد.

التفسير النحوي مركب وصفيٌّ من كلمتين: (تفسير)، (نحوي).

فأما التفسير في اللغة، فهو: تفعيل من (فعَّل) المزيد، ومجرده: (فسَرَ)، ويدور معنى هذه المادة على تبيين الشيء وإيضاحه(1)، وفَسْرُ الشيء المغطى: كشفُه(2).

أمَّا في الاصطلاح: فقد اختُلف أولاً في إمكانية التعريف من عدمها، فرأى بعض العلماء ((أن التفسير ليس من العلوم التي يتكلف لها الحد؛ لأنه ليس قواعد أو ملكات ناشئة من مزاولة القواعد، كغيره من العلوم التى أمكن لها أن تشبه العلوم العقلية، ويُكتفى فى إيضاح التفسير بأنه: بيان كلام الله، أو أنه المبيِّن لألفاظ القرآن ومفهوماتها))(3).

---

(1) مقاييس اللغة لابن فارس 504/4.

(2) لسان العرب لابن منظور 55/5.

(3) التفسير والمفسرون للذهبي 12/1.

ورأت طائفة أخرى إمكانية تعريفه، ثم اختلفت عباراتهم في ذلك، فعرفه أبو حيان: بأنه ((علم يبحث عن كيفية النطق بألفاظ القرآن، ومدلولاتها، وأحكامها الإفرادية والتركيبية، ومعانيها التي تُحمل عليها حالةَ التركيب، وتتمات لذلك))(1).

وعرفه الزركشي بأنه ((علم يُفهم به كتاب الله المُنَزَّل على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم وبيان معانيه، واستخراج أحكامه وحكمه))(2).

ومن أجمع التعريفات، وأكثرها اختصارًا، تعريف الطاهر ابن عاشور، إذ قال: ((هو اسم للعلم الباحث عن بيان معاني ألفاظ القرآن وما يستفاد منها باختصار أو توسع))(3).

وقد وضح د. مساعد الطيار معنى التفسير بالاصطلاح بأنه: ((بيان المعنى الذي أراده الله بكلامه))(4).

ووضح هذا التعريف في موضع آخر، فذكر ما يدخل فيه، فقال: ((فيدخل فيه أي معلومة يكون فيها بيان للمعنى، سواءً أكانت سبب نزول، أو غريب لفظة، أو قصة لا يتبين معنى الآية إلا بها، أو أثر نبوي في تفسير آية، أو آية مفسرة لآية أو غير ذلك مما لا يفهم المعنى إلا به))(5). ثم أخرج عن حد التفسير كل ما زاد عن ما يُفهم معنى الآية، فقال: ((أما إذا فهم المعنى، وبان بأحد هذه الأمور أو ببعضها معنى، فإن ما بعده من المعلومات لا يكون من صلب التفسير، وإن كان له علاقة بالمعنى من جهة أخرى، فهو يكون من علوم الآية... والذي قد يُلبس على هذا صنيع بعض العلماء المتأخرين الذين أدخلو في كتبهم ما ليس من التفسير ... وحشوها في كثير مما عرفوه من معارف في علوم شتى ... فالفقيه ينحو بكتابه نحو علم الفقه... والنحوي ينحو بكتابه نحو علم النحو كأبي حيان..))(6).

وهذا الذي ذكر صحيح بالجملة، لكنَّ المعنى قد يكون متوقفًا على معرفة الفقه أو البلاغة أو النحو، وسأعود إلى التعليق على هذا إن شاء الله تعالى.

أما الجزء الثاني وهو (النحويّ) فهي نسبة إلى (النحو)، وهو في اللغة القصد(7).

أما في الاصطلاح فقد عرف بتعريفات منها:

1-((علم بالمقاييس المستنبطة من كلام العرب))(1).

---

(1) البحر المحيط لأبي حيان 13/1-14.

(2) البرهان للزركشي 13/1.

(3) التحرير والتنوير لابن عاشور 11/1.

(4) مفهوم التفسير والتأويل والاستنباط والتدبر والمفسر د. مساعد الطيار 54. وانظر: مقالات في علوم القرآن وأصول التفسير للمؤلف نفسه 233.

(5) مقالات في علوم القرآن 233.

(6) المصدر نفسه.

(7) العين للخليل 302/3، ولسان العرب 309/15.

2- ((علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي بتألف منها))(2).

3- ((علم يُبحث فيه عن أحوال الكلم العربية منفردة ومركبة))(3).

والظاهر في هذه التعريفات عدم النص على الدلالة، فالنحو معرفة بـ(مقاييس) و(أحكام) و(أحوال)، فالمقصود هو أحكامها من حيث الإعراب والبناء، والتقديم والتأخير، والمطابقة والمخالفة...

لكن نجد أن الشاطبي نقل تعريفًا لأحد المتأخرين، ينص على ذكر المعاني إذ يقول: ((علم بالأحوال والأشكال التي بها تدل ألفاظ العرب على المعاني. ويُعنى بالأحوال: وضع الألفاظ بعضها مع بعض في تركيبها للدلالة على المعاني المركبة، ويُعنى بالأشكال: ما يعرض في أحد طرفي اللفظ أو وسطه، أو جملته من الآتار والتغييرات التي بها تدل ألفاظ العرب على المعاني))(4).

وسواء نصوا على المعاني أو أهملوها لفظًا فإنها مقصودة لزومًا، وذلك أنَّ غاية النحو هي الوصول إلى فهم الكلام، ومعرفة قصد المتكلم. وذلك من خلال ما يسمَّى (الدلالة النحوية)، وهي المعنى المأخوذ من مقتضيات قواعد النحو، من حيث الإسناد، أو الترتيب - الرتبة (التقديم والتأخير)، أو التطابق العددي (الإفراد والتثنية والجمع) أو التطابق الجنسي (التذكير والتأنيث)، أوالتطابق النوعي (العاقل وغير العاقل)، والإعراب علامة للإسناد.

ومن هنا نصل إلى معنى (التفسير النحوي) مركبًا، فهو بيان كلام الله تعالى من خلال الدلالة النحوية.

وتجدر الإشارة إلى أنَّ ثمةَ مصطلحًا آخر، قد يرادِف دلالة هذا المصطلح (التفسير النحوي)، وهو (إعراب القرآن)، فإنَّ المتقدِّمين يعبرون عن الدلالات النحوية بالإعراب، قال مكي بن أبي طالب: ((... وأفضل ما القارىء إليه محتاج معرفة إعرابه، والوقوف على تصرف حركاته وسواكنه، يكون بذلك سالمًا من اللحن فيه، مستعينًا على أحكام اللفظ به، مُطَّلعًا على المعاني التي قد تختلف باختلاف الحركات، متفهِّمًا لما أراد الله به من عباده، إذ بمعرفة حقائق الإعراب تعرف أكثر المعاني، وينجلي الإشكال، فتظهر الفوائد، ويفهم الخطاب، وتصح معرفة حقيقة المراد))(5).

وقد عدَّه السيوطي نوعًا من أنواع علوم القرآن(6)، وقد عُرف بأنه: ((علم يبحث في تخريج

---

(1) التكملة للفارسي 181.

(2) المقرب لابن عصفور 44.

(3) شرح كافية ابن الحاجب للموصلي 1/80-81.

(4) المقاصد الشافية للشاطبي 1/17-18.

(5) مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب 63.

(6) انظر: الأتقان للسيوطي 2/528.

تراكيبه على القواعد النحوية المقررة))(1).

إلاَّ أن من مدلولات إعراب القرآن صحة تلاوته(2)، و((ضبط كلماته، والبعد عن اللحن في النطق، وذلك حتى يظهر المعنى الصحيح))(3)، فالمعنى غاية أيضًا في صحة التلاوة والضبط.

أعود الآن إلى مناقشة تعريف التفسير عند د. مساعد الطيار، إذ إنه جعل الحديث عن الآية نحويًّا من علوم الآية لا من التفسير، وذلك إذا فهم المعنى. في حين أنَّ المعنى يتوقف على النحو في كل حال، وفهم المعنى دون نظر إلى النحو، مستحيل تمامًا، وإنما منشأ بيان المعنى الذي قد يُدرك دون نظر في النحو، إنما هو معرفة اكتسبها الناظر في الآية من سليقته اللغوية، ومن معانٍ نحوية قائمة بذهنه، اكتسبها من ممارسة أساليب العربية، وهذه المعرفة تتفاوت مستوياتها عند الناس، ولا يمكن أن يستغني مفسر عن دلالة النحو، لكنَّ مناهجهم تختلف في عرض تلك الدلالة، فمن مبين لمنشئها ومراجعها، ومن مكتفٍ بذكرها مختصرة ميسرة، ولا يمكن أن يُخرَجَ تبيين منشأ الدلالة، عن مدلول (التفسير)، ولا المتعامل مع ذلك عن مدلول (المفسر).

الفصل الأول مجالات التفسير النحوي في التراث الإسلامي

أردت في هذا الفصل محاولة تسليط الضوء على مجالات التفسير النحوي عند المتقدمين، أوانَ نشأة العلوم الإسلامية، والفترات التي تلت ذلك، حتى العصر الحديث، والحقيقة أنَّ هذه المجالات جاءت متزامنة من حيث النشأة، فلا حدود زمنية واضحة بين هذه المجالات، إلاَّ أني حاولت تلمس خيط من ذلك، بحسب ما تدعو إليه طبيعة هذا البحث من الاختصار وعدم الاستقصاء.

– نشأة النحو وارتباطها بالتفسير.

كانت العربية المرجع في فهم القرآن الكريم، وكان نيل مرتبة عليا في معرفة أشعار العرب ولغاتها، مؤهلاً إلى إيضاح الدلالات القرآنية المشكلة، وقد جاءت بعض الآثار بهذا، عن عمر رضي الله عنه، وابن عباس رضي الله عنهما وغيرهم، روى أبو عبيدة عن ابن عباس: ((إذا أشكل عليكم الشيء من القرآن فارجعوا فيه إلى الشعر فإنه ديوان العرب))(4)، وقد جاء في رواية أخرى أنه سئل عن قوله تعالى: ﴿**يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ فَلا يَسْتَطِيعُونَ**﴾(5) فقال: إذا خفي عليكم شيء من القران فابتغوه في الشعر، فإنه ديوان العرب، أما سمعتم قول الشاعر:

---

(1) علم إعراب القرآن تأصيل وبيان د. يوسف خلف العيساوي. 27.

(2) النحو وكتب التفسير د. إبراهيم رفيده 97/1.

(3) انظر: بحوث في أصول التفسير ومناهجه د. فهد الرومي 114.

(4) الفاضل للمبرد 3.

(5) القلم:42.

وقامت الحرب بنا على ساق(1)

ومثله أيضًا ما روي من سؤالات نافع بن الأزرق لابن عباس رضي الله عنه.

إلاَّ أنَّ هذا كان على مستوى الدلالة المعجمية(2)، أمَّا دلالة النحو، فلم أقف على شيءٍ من ذلك.

وقد أكَّدت الدراسات التي بحثت في نشأة النحو أن حفظ كتاب الله تعالى من اللحن، كان السبب الأهم نشأة النحو، وذلك لما فسدت الألسن، بعد الفتوحات، والاختلاط مع غير العرب، فصار اللحن ظاهرة يُخشى منها، وأعظم ما يخشى عليه، هو كتاب الله تعالى(3).

وتعددت الروايات التي تثبت وقوع اللحن، وتصف ما خلَّفه من أثرٍ وصل في نهاية الأمر إلى وضع الحجر الأول في علم النحو، إلاَّ أنَّ ما يهمنا في هذا البحث إحدى الروايات التي أدَّى اللحن فيها إلى قلب الدلالة تمامًا.

وذلك أنَّ أعرابيًّا أُقرئَ سورة التوبة، حتى إذا بلغ قول تعالى: **﴿وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾**(4)، قرأها القارئُ بجر (رسوله)، فقال الأعرابي: أوَقد برئَ اللهُ من رسوله؟ فلمَّا قرئت على الوجه الصحيح قال: وأنا –والله- أبرأُ مما برئ الله ورسوله منه. قيل: إنَّ زياد بن أبيه أوكل إلى أبي الأسود وضع العربية، فاستعفى أبو الأسود عن ذلك حتى سمع نبأ هذا الأعرابي(5).

إلاَّ أن د. عبده الراجحي أكَّد على سبب أهم من مجرد حفظ القرآن من اللحن، ألا وهو الوصول إلى فهم النص القرآني، وهذا أوسع من السبب الأول، كما أنه أظهر أثرًا، قال: ((... ومن ثمَّ نستطيع تفسير نشأة الحركة العقلية كلها أنها كانت نتيجة لنزول القرآن الكريم، فهي كلها من نحو وصرف وبلاغة وتفسير وفقه وأصول وكلام تسعى إلى هذف واحد وهو فهم النص القرآني الكريم ...

النحو إذن نشأ لفهم القرآن، وفرق كبير بين علم يسعى لفهم النص، وعلم يسعى لحفظه من اللحن، ولو كانت الغاية منه حفظ النص من اللحن لما أنتج العرب هذه الثروة الضخمة في مجال الدرس النحوي))(6).

– وقوف النحويين على تفسير بعض الآيات.

---

(1) إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري 99/1، وتفسير بن أبي حاتم 3366/10.

(2) انظر: إيضاح الوقف والابتداء 67-97.

(3) انظر: نشأة النحو. الشيخ محمد الطنطاوي 9، ومن تاريخ النحو. سعيد الأفغاني 8، وتاريخ آداب العرب. مصطفى الرافعي 239/1، والأصول د. تمام حسان 22، والنحو وكتب التفسير 33/1.

(4) التوبة: 3.

(5) انظر: مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي 26، وأخبار النحويين البصريين للسيرافي 34، ونزهة الألباء لأبي البركات الأنباري 19.

(6) دروس في كتب النحو. د. عبد الراجحي 10.

أخذ النحو ينتقل من طور إلى طور، حتى استوى على سوقه في مدرستيه البصرية والكوفية، وآثار استوائه ونضجه، جاءت إلينا متأخرة بعض الشيء، فأول كتاب يضم عامة أبواب النحو، لايتطرق إليه شك أو احتمال، هو كتاب سيبويه، المتوفى في أواخر القرن الثاني، وقد أورد سيبويه جمعًا كبيرًا جدًّا من الآيات القرآنية، فالقرآن عنده هو الأصل الأول من أصول النحو السماعية(1).

و لم يكن إيراد سيبويه آيات القرآن للاستشهاد إيرادًا عارضًا، بل إنه في أحيان كثيرة، يقف موضِّحًا ومحلِّلاً، ومستنبطًا، فكانت هذه الوقفات مصدرًا للمفسرين بعده(2).

وكانت معظم وقفاته وتحليلاته يرجع فيها إلى المعنى من خلال معطيات النحو، ومن أمثلة ذلك قول الله تعالى: (**فَقُولا لَهُ قَوْلاً لَيِّنًا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى**)(3)، فـ(لعلَّ) تفيد الترجي والطمع(4)، وهذا لا يناسب الآية، لأنَّ الله تعالى يعلم ما يكون، فخرَّج سيبويه الترجي في هذه الآية، بحيث يكون هذا باعتبار المخاطب، فقال: ((...(**فَقُولا لَهُ قَوْلاً لَيِّنًا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى**) فالعلمُ قد أتى مِن وَراءِ ما يَكُونُ، ولَكن اذهَبَا أَنتُما في رَجائكما وطَمَعِكما ومبلغِكما من العلم، وليس لهما أكثرُ من ذا ما لم يَعْلَما))(5). وقد أخذ هذا الرأي عن سيبويه جمع من المفسرين(6) والأصوليين(7).

ولَّما بحث مسائل التنازع، قرر ما ملخصه أنَّ النصب أولى فيما كان الفعل به أولى، والرفع أولى فيما لم يكن كذلك، فتعرض لقوله تعالى: (**إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ**)(8)، وجعلها من الوجه الأقل، قال: ((فأما قوله عز وجل: (**إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ**)، فإنما هو على قوله: زيدًا ضربته، وهو عربيٌّ كثير))(9). فأثار بذلك سؤالاً تولى الشراح تحريره والإجابة عنه، وهو لم اختير النصب، وكلام الله أحق بالوجه الأولى؟

فالجواب عن ذلك: أنَّ في النصب معنى ليس في الرفع، فالرفع يحتمل أن يكون (خلقنا) صفةً لـ(شيء)، فيكون القدر إنما كان للشيء المخلوق، لكنَّ نصب (كل) يزيل هذا الاحتمال، لكون الخلق مسلطًا على كل شيءٍ، وحكم هذا أنه بقدر(10).

---

(1) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه. د. خديجة الحديثي 32.

(2) انظر: جهود سيبويه في التفسير. د. أحمد الخراط. مجلة الدراسات القرآنية ع 1 محرم 1427هـ ص: 83-164.

(3) طه:44.

(4) انظر: الكتاب 148/2، 233/4.

(5) الكتاب 331/1-332.

(6) انظر على سبيل المثال: معاني القرآن وإعرابه للزجاج 357/3، ومعاني القرآن للنحاس 475/1، وتفسير أبي المظفر السمعاني 332/3، وتفسير البغوي 55/1، 219/3، والتفسير الكبير للرازي 92/2.

(7) انظر: البرهان لأبي المعالي الجويني 141/1، والمنخول للغزالي 91.

(8) القمر:49.

(9) الكتاب 148/1.

(10) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي 32/4.

وقد أثار المعنى النحوي في هذه الآية جدلاً عقديًّا، فقد نقل الزجاجي أن أبا عثمان المازني سئل عن قلة روايته عن الأصمعي، فقال: رميت عنده بالقدر والميل إلى مذهب الاعتزال، فجئته يومًا في مجلسه فسألني عن قوله تعالى: (**إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ**)، فقلت له: ((سيبويه يذهبُ إلى أنَّ الرفع فيه أقوى من النصب... ولكن أبت عامة القراء إلا النصب... فقال الأصمعي: ما الفرق بين الرفع والنصب في المعنى؟ فعلمت مراده، وخشيت أن يغري بي العامة، فقلت: الرفع بالابتداء، والنصب بإضمار فعل، وتعاميت عليه))(1).

ومن ذلك أيضًا ما فسره سيبويه -بما رواه عن شيخه الأخفش الأكبر- من قوله تعالى: (**وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لا يُؤْمِنُونَ**)(2)، قال: ((وسألته عن قوله عز وجل (**وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لا يُؤْمِنُونَ**): ما مَنَعَها أن تكونَ كَقولِكَ: وما يُدريكَ أَنَّهُ لا يَفعَلُ؟ فقالَ: لا يحسُنُ ذا في ذا الموضِعِ، إنما قال: وما يُشعِرُكُم، ثمَّ ابتَدَأَ فَأَوجَبَ، فقال: إنها إذا جاءَتْ لا يؤمنون، ولو قال: وما يُشعركم أَنها إذا جاءت لا يؤمنون كان ذلك عُذرًا لهم))(3). فسيبويه يسأله عن مناسبة المعنى مع فتح همزة (أنَّ)، فكان جوابه تعليلاً معنويًّا، فمع الفتح يكون المصدر المؤول معمولاً لـ(يشعركم)، فيكون التقدير: ما يدريكم عن عدم إيمانهم إذا جاءتهم الآيات؟ ففي ذلك العذر لهم في طلبها، ولكن مع الكسر، يُستأنف الكلامُ، فيكون خبرًا عن عدم إيمانهم إذا جاءتهم الآيات.

ثم ذكر أنَّ بعض القراء فتح الهمزة، فذكر توجيه ذلك من حيث المعنى أيضًا، فقال: ((وأهلُ المدينةِ يَقولونَ: (أَنَّها)(4) فقالَ الخليلُ: هِيَ بمنزلةِ قولِ العَرَبِ: ائتِ السوقَ أَنَّكَ تَشتري لنا شيئًا، أي: لَعَلَّكَ، فَكأنَّه قال: لَعَلَّها إذا جاءَت لا يُؤمنون))(5).

وأمثلة هذا كثيرة جدًّا، وإنما اقتصرت على أمثلة من كتاب سيبويه؛ لأن كتب النحويين بعده جاءت بعد التأليف في معاني القرآن وإعرابه، فكانت تنقل عنها، كما أنَّ الأمثلة قد تتقاطع مع بعض القضايا التي سيتناولها البحث، فسيكون الحديث عنها في مباحثها إن شاء الله.

- التأليف في معاني القرآن وإعرابه.

التأليف في معاني القرآن وإعرابه من أظهر صور التفسير النحوي، وقد ظهر تلبيةً لحاجة طلاب العلم، في العربية والتفسير، فكثيرًا ما كانت تدور الأسئلة في مجالس العلم عن تركيب الآيات، وتصريف الكلمات واشتقاقها، فكان هذا النمط من التأليف يزيل تلك الغموض والإشكالات، ويلبي تلك

---

(1) مجالس العلماء للزجاجي 224.

(2) الأنعام:109.

(3) الكتاب 123/3.

(4) هي قراءة نافع وعاصم في رواية حفص وحمزة والكسائي وابن عامر. (السبعة لابن مجاهد 265).

(5) الكتاب 123/3.

الحاجات(1).

ومن أظهر أسباب ظهوره الدفاع عن القرآن الكريم ضد الطاعنين(2)، فهذا ابن قتيبة يقول في مقدمة كتابه (تأويل مشكل القرآن): ((وقد اعترض كتاب الله تعالى بالطعن ملحدون، وَلَغُوا وَهَجَرُوا، واتَّبَعُوا ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله، بأفهام كليلة، وأبصارٍ عَليلةٍ ... فأحببتُ أن أنضح عن كتاب الله، وأرمي من ورائه بالحجج النيرة...))(3).

ويمكن أن يضاف إلى هذا، الانتصار للمذاهب العقدية المختلفة، التي راج سوقها في مطلع القرن الثاني، وقد يؤيِّد ذلك أنَّ أقدم من ألف في معاني القرآن، هو واصل بن عطاء المعتزلي المتوفى سنة 131 هـ(4)، ثم أبان بن تغلب الشيعي الإمامي المتوفى سنة 141هـ(5).

والنحو في كتب معاني القرآن وإعرابه كان طاغيًا على غيره من أساليب استنباط المعنى، ((بل تكاد تجزم بأنَّ البحث النحوي كان هو الأصل في هذه الكتب، وأنَّ البحث اللغوي تابع له))(6)، ويمكن ويمكن أن يؤخذ من هذه الظاهرة داعٍ من دواعي ظهور هذا المسلك في التأليف، فكثير من الذين ألفوا في معاني القرآن وإعرابه هم من أعلام النحويين، والقرآن الكريم الأصل الأول من أصول النحو، التي تبنى عليها قواعده، فتناولوا هذا (الأصل) ليثبتوا قواعدهم، بعد أن يستقروه استقراءً متأنِّيًا، ويحتجوا لمذاهبهم وآرائهم من خلال معطيات فهمهم وتوجيههم لذلك الأصل(7).

وقد كتب في معاني القرآن وإعرابه جمع كبير من العلماء(8)، ولم يصل منها إلا نزر يسير، ويجدر ويجدر في هذا المبحث استعراض نماذج من التفسير النحوي في بعض ما وصلنا من هذه المصنفات.

فأول هذه المصنفات، **معاني القرآن لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء**، إمام الطبقة الثالثة من طبقات النحويين الكوفيين، وكتابه في معاني القرآن المرجع الأول لنحو الكوفيين، إذ لم يبق من كتبهم مصدرًا لنحوهم إلا بضعه كتب، كشرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، والمذكر والمؤنث لأبي بكر بن الأنباري.

---

(1) النحو وكتب التفسير 142/1.

(2) انظر: الملامح الدلالية في كتب غريب القرآن (الدلالات التركيبية والمعجمية) د / حسن أحمد هود بن سميط (رسالة علمية) على الشبكة: www.yemen-nic.info/contents/studies/detail.

(3) تأويل مشكل القرآن 22-23.

(4) انظر: معجم الأدباء لياقوت الحموي 2795/6، وطبقات المفسرين للداودي 356/2.

(5) انظر: معجم الأدباء 38/1، وطبقات المفسرين للداودي 1/1.

(6) التفسير اللغوي. د. مساعد الطيار 272.

(7) انظر: النحو وكتب التفسير 147/1، والتفسير اللغوي 272.

(8) أثبت د. إبراهيم رفيدة 33 مصنفًا في معاني القرآن و27 مصنفًا في إعرابه. (النحو وكتب التفسير 112/1-139).

ويستعرض الكتاب(1) القرآن الكريم سورة سورة، ويقف عند ما يشكل من الآيات، فيحلل ويوضح ويستشهد، وربما اكتفى من ذلك بتوضيح مختصر، لمعنى لفظة أو تقدير محذوف، أو بيان مرجع ضمير أو نحو ذلك.

وإليك هذه الأمثلة من تحليله النحوي لمعاني القرآن الكريم.

في قوله تعالى: (**وَإِنْ خِفْتُمْ أَلاَّ تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ**)(2)، قد يلفت النظر استعمال الاسم الموصول (ما) وهو لغير العاقل للعاقل، فأجاب عن ذلك بقوله: ((... فقال تبارك وتعالى: (ما طابَ لكم)، ولم يقل: من طاب، وذلك أنه ذهب إلى الفعل، كما قال: (**أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ**)(3)، يريد: أو ملك أيمانكم، ولو قيل في هذين (من) كان صوابًا، ولكن الوجه ما جاء به الكتابُ، وأنت تقول في الكلام: خذ من عبيدي ما شئت، إذا أراد مشيئتك، فإن قلت: من شئت، فمعناه: خذ الذي تشاء))(4). فجعل (ما) مصدرية، فالمعنى: انكوا طيب النساء، أو مُلك اليمين. وهذا الذي ذكره له وجه، ويمكن أن يأتي المصدر بمعنى الوصف المشتق، كما في قوله تعالى: (**هَذَا خَلْقُ اللَّهِ**)(5)، أي مخلوقه، ولكن لم أقف على شيء من هذا التأويل في حالة كون المصدر مؤوَّلاً. إلاَّ أنَّه يجوز يجوز فيه وجه آخر، وهو جعل (ما) موصولة، فقد يقع ما للعاقل مكان غيره، والعكس، إما لتغليب أو غيره، كما قال تعالى: (**وَاللهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ**)(6)، وقد ذهب الفراء إلى هذا في موضع آخر، فقال في قوله تعالى: تعالى: (**وَإِنَّ كُلاًّ لَمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ**)(7) في قراءة الكسائي بتثقيل (إنَّ) وتخفيف (لَمَا)(8): ((... ((... فمن قال: (وإنَّ كُلاًّ لَمَا) جعل (ما) اسمًا للناس، كما قال: (**فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ**)..))(9).

وفي قوله تعالى: (**أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُّمْ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنتُمْ فِي بُرُوجٍ مُشَيَّدَةٍ**)(10) وقف الفراء عند وزن (مشيَّدة)، فبين أن التشديد يفيد التكرير والتكثير، قال: وقوله: (**فِي بُرُوجٍ مُشَيَّدَةٍ**) يشدَّد ما كان

---

(1) وهو أمالٍ أملاها على طلابه أيام الثلاثاوات والجمع، ابتدأها من رمضان سنة 202، وحتى سنة 204هـ.

(2) النساء: 3.

(3) النساء:3.

(4) معاني القرآن للفراء 254/1-254.

(5) لقمان:11.

(6) النور: 45.

(7) هود: 111.

(8) انظر: السبعة 339.

(9) معاني القرآن للفراء 28/2.

(10) النساء:78.

من جمع، مثل قولك: مررت بثيابٍ مصبَّغة، وأكبُشٍ مذبَّحة، فجاز التشديد لأنَّ الفعل مفرق في جمع، فإذا أفردت الواحد في ذلك، فإن كان الفعل يتردد في الواحد وبكثر جاز فيه التشديد والتخفيف، كمثل قولك: مررت برجلٍ مشَجَّج، وبثوبٍ ممزَّق، جاز التشديد؛ لأنّ الفعل قد تردد فيه وكثر))(1).

وقد سار على منهجه من كتبوا في معاني القرآن وإعراب مشكله، على تفاوت في التعرض لمسائل النحو ودلالاتها، ومن أكثرهم تعرُّضًا للمسائل النحوية، **أبو الحسن الأخفش**(2)، وأود هنا أن أذكر شيئًا من ذلك مما يعقبه إيضاح لمعنى الآية، فمن ذلك:

في قوله تعالى: (**قَاتِلُوهُمْ يُعَذِّبْهُمُ اللهُ بِأَيْدِيكُمْ وَيُخْزِهِمْ وَيَنْصُرْكُمْ عَلَيْهِمْ وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ** (**14**) **وَيُذْهِبْ غَيْظَ قُلُوبِهِمْ وَيَتُوبُ اللَّهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ**)(3) الفعل (يعذب) مجزوم بجواب الأمر، والأفعال بعده (يخز، ينصر، يشفِ، يذهب) معطوفة عليه، أمَّا الفعل (يتوب) فهو مستأنف، قال الأخفش: ((قال: (**قَاتِلُوهُمْ يُعَذِّبْهُمُ اللهُ بِأَيْدِيكُمْ وَيُخْزِهِمْ وَيَنْصُرْكُمْ عَلَيْهِمْ**) ثم قال: (**وَيَتُوبُ اللهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ**) فَرَفَعَ (وَيَتُوبُ)؛ لأنَه كلام مستأنفٌ، ليس على معنى الأول. ولا يريد: قاتلوهم يَتُبِ الله عليهم، ولو كان هذا لجاز فيه الجزم))(4). لأنَّ القتال غير موجب الهم التوبة من الله، وإنما هي خبر من الله تعالى، سواء قوتلوا أم لم يقاتلوا(5).

وفي قوله تعالى: (**إِنَّهَا بَقَرَةٌ لا فَارِضٌ وَلا بِكْرٌ**)(6) علل رفع (فارض) بكونه صفة، ولا يجوز بناؤه بناؤه على الفتح، على (لا) نافية للجنس؛ لأنَّ اسم لا لا يكون صفة، وإنما هو مبتدأٌ خبره مضمر(7).

وفي قوله تعالى: (**وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلاَّ أَمَانِيَّ وَإِنْ هُمْ إِلاَّ يَظُنُّونَ**)(8)، الأمانيُّ ليست من جنس العلم، فالاستثناءُ منقطع، وقد عبَّر الأخفش عن هذا المعنى مستدلاً بحجة نحوية، قال: (((**وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلاَّ أَمَانِيَّ**) منصوبةٌ؛ لأنه مستثنى ليس من أول الكلام، وهذا الذي يجيءُ في معنى (لكنْ) خارجًا من أول الكلام...))(9).

وفي مقابل كثرة حديث الأخفش عن المعاني النحوية، وتحليل المسائل من وجهة نظر النحوي،

---

(1) معاني القرآن للفراء 277/1.

(2) انظر: التفسير اللغوي 264.

(3) التوبة: 14-15.

(4) معاني القرآن للأخفش 67/1.

(5) انظر: جامع البيان للطبري 91/10، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج 483/2، والمحتسب لابن جني 285/1، والمحرر الوجيز لابن لابن عطية 14/3.

(6) البقرة: 68.

(7) انظر: معاني القرآن للأخفش 110/1-111.

(8) البقرة:78.

(9) معاني القرآن للأخفش 122/1-123.

نجد **ابن قتيبة يُعنى بتفسير مشكل القرآن** من طرق أخرى، كاللغة، وآثار المفسرين، ويقل عنده التفسير النحوي، كما أنَّ بناء كتابه ليس قائمًا على ترتيب السور، وإنما هو على أساس موضوعي، حسب غايته التي ألف من أجلها(1).

ومن مواضع التفسير النحوي عنده، ما حرره في قوله تعالى: (**وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ جَنَّاتٍ مَعْرُوشَاتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَاتٍ** ...) **إلى قوله**: (**وَمِنَ الأَنْعَامِ حَمُولَةً وَفَرْشًا كُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ وَلا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ (142) ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ**) (2)، فقد أعرب (ثمانية أزواج) مفعولاً لفعل محذوف، أو معطوفًا على الحمولة والفرش، قال: أراد: (**وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ جَنَّاتٍ مَعْرُوشَاتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَاتٍ**) وأنشأ لكم (مِنَ الأنعامِ حمولةً وفرشًا)... ثم قال: (ثمانية أزواج)، أي: كلوا مما رزقكم الله ثمانية أزواج، وإن شئت جعلته منصوبًا بالرد إلى الحمولة والفرش تبيينًا لها))(3).

ومن أشهر كتب **معاني القرآن وإعرابه** كتاب **الزجاج**، وقد كان مصدرًا عظيمًا لمن صنف بعد الزجاج في التفسير والنحو على حدٍّ سواء.

وكانت غايته من تصنيف الكتاب إعراب القرآن، إلاَّ أنه لدواع شرعية، رأى أن يجعل للتفسير والمعاني نصيبًا وافرًا من كتابه، قال: ((وإنما نذكر مع الإعراب المعنى والتفسير؛ لأنَّ كتاب الله ينبغي أن يتبيَّن، ألا ترى أنَّ الله يقول: (**أَفَلا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ**)(4)، فحُضِضْنا على التدبر والنظر))(5).

ومن أمثلة تحليلاته النحوية لمعاني الآيات، وقوفه عند قوله تعالى: (**وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ**)(6)، فقد قال: ((وقوله عزَّ وجلَّ : (فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا): ليس (يَتَعَلَّمُونَ) بجواب لقوله (فلا تكفر)، وقد قال أصحاب النحو في هذا قولين: قال بعضهم: إن قوله (يتعلمون) عطف على قوله (يُعلِّمونَ) وهذا خطأ؛ لأنَّ قولَه (مِنهما) دليل ههنا على أن التعلم من الملكين خاصة. وقيل: (فَيَتَعَلَّمُونَ) عطف على ما يوجبه معنى الكلام. المعنى: إنما نحن فتنة فلا تكفر: فلا تتعلم ولا تعمل بالسحر، فيأبون فيتعلمون، وهذا قول حسن.

والأجود في هذا أن يكون عطفاً على يُعَلِّمانِ فَيتعلمون، واستغنى عن ذكر (يعلمان) بما في الكلام من الدليل عليه))(7).

---

(1) انظر: مقدمة التحقيق 80.

(2) الأنعام: 141-143.

(3) تأويل مشكل القرآن 339.

(4) النساء: 82، ومحمد: 24.

(5) معاني القرآن وإعرابه للزجاج 185/1.

(6) البقرة: 102.

(7) معاني القرآن وإعرابه 185/1.

ففي هذا النص بيان خطأ من جعل (يتعلمون) معطوفًا على (يعلمون)، وذلك لأنَّ الذين يعلمون هم الشياطين، ﴿**وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ**﴾، أما (يتعلمون) فقد قيِّد بالجار والمجرور (منهما)، ﴿**وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ وَمَا أُنزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَارُوتَ وَمَارُوتَ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ**﴾، فاستدل بالضمير الدال على التثنية أنه ليس معطوفًا على (يُعَلِّمونَ) المسند إلى الضمير المجموع.

ثم بين القول الثاني، وحسَّنه، وهو جعل (فيتعلمون) معطوفًا على مقدَّر مستفاد من المفهوم، فقدر جوابًا لقولهما: إنما نحن فتنة فلا تكفر، وهو: فيأبَونَ، فعطف عليه (يتعلمون).

واختار هو قولا ثالثًا، فجعله معطوفًا على (يعلِّمانِ) مقدَّرًا أيضًا، ولعلَّ الذي منعه أن يجعله المذكور، هو كون المذكور منفيًّا، و(يتعلمون) مثبت، ويمكن أن يقال: إنه مثبت في المعنى، فما يعلمان حتى يقولا إنما نحن فتنة فلا نكفر، فيتعلمون ..(1).

ومن تفسيره النحوي، ما أنكره من جرِّ (الأرحام) في قوله تعالى: ﴿**وَاتَّقُوا اللهَ الَّذِي تَتَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامِ**﴾ ، بناءً على أنَّ الواو للقسم، قال: ((فأما الجر في (الأرحامِ) فخطأٌ في العربية لا يجوز إلا في اضطرار شعر، وَخَطأٌ أيضًا في أَمْرِ الدِّينِ عَظِيمٌ؛ لأنَّ النبيَّ -صلى الله عليه وسلم - قال: ((لا تحلفوا بآبائكم)). فكيف يكون تساءَلون بِهِ وَبِالرَّحِمِ على ذا؟))(2).

وتتوالى الأمثلة على هذا النمط، من تفسير القرآن الكريم من خلال دلالات النحو، وعلى هذا سار من جاء بعدهم من المصنفين في معاني القرآن ومشكل إعرابه، كالنحاس، وجامع العلوم الباقولي، ومكي بن أبي طالب، وأبو البركات الأنباري، والعكبري وغيرهم...

- التأليف في الوقف والابتداء.

الوقف في اصطلاح القراء قد عرف بعدد من التعريفات، من أجمعها تعريف ابن الجزري: ((عبارة عن قطع الصوت على الكلمة زمنًا يتنفس فيه عادة، بنيَّةِ استئناف القراءة، إمَّا بما يلي الحرف الموقوف عليه، أو بما قبله))(3). وقد وضح في هذا التعريف الابتداء أيضًا، فهو: ((استئناف القراءة، بما يلي الحرف الموقوف عليه، أو بما قبله)).

وعلم الوقف والابتداء، آلة يستعين بها القارئ في تلاوته، فهو الذي يبين مواضع الوقوف التام، والحسن، والقبيح، ومواضع الابتداء بعد الوقف.. وحكم كل وقف أو ابتداء متوقف على المعنى، فالمعنى

---

(1) انظر: الفريد في إعراب الكتاب المجيد للمنتجب الهمذاني 348/1.

(2) معاني القرآن وإعرابه 6/2.

(3) النشر في القرءات العشر لابن الجزري 240/1.

المحسن والمقبح.

والوقف والابتداء له مكانته في التفسير، وذلك أنه ضرب من ضروب إيضاح المعنى، وفي ذلك يقول ابن الأنباري: ((ومن تمام معرفة إعراب القرآن ومعانيه وغريبه، معرفة الوقف والابتداء فيه...))(1).

وإذا كان المعنى هو مقياس الحسن والقبح، والمعنى معتمِد على تركيب الجملة، فالنحو هو الأساس الأقوى في هذا العملية العلمية، فالنحو من المصادر الأولى لهذا العلم، ولذا تجد المؤلفين في الوقف والابتداء لا يغفلون ذكر النحو في أوليات مصادرهم، يقول أبو عمر الداني في ذكر مصادر كتابه: ((اقتضبتُهُ من أقاويل المفسرين، ومن كتب القراء والنحويين))(2).

كما أنهم يضعون ضوابطهم في ضوء مسائل النحو، يقول أبو بكر بن الأنباري: ((اعلم أنه لا يتم الوقف على المضاف دون ما أُضيف إليه، ولا على المنعوت دون النعت، ولا على الرافع دون المرفوع، ولا على المرفوع دون الرافع، ولا على الناصب دون المنصوب، ولا على المنصوب دون الناصب، ولا على المؤكَّد دون التوكيد، ولا على المنسوق دون ما نسقته عليه، ولا على (إنَّ) وأخواتها دون اسمها...))(3). فاستعرض عامةَ أبواب النحو.

ومن هنا فالدلالة المأخوذة من هذا العلم صورة من صور الدلالة النحوية، وبهذا يكون هذا العلم مجالاً من مجالات التفسير النحوي.

ويجدر بهذا البحث أن يستعرض بعض الأمثلة، التي توضح هذا المعنى الذي قدمناه، وإن كان العلم كله من هذا القبيل.

قال الله تعالى: (**إِنَّ اللَّهَ لا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلاً مَا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا**)(4) .

قال ابن الأنباري: ((الوقف على (الله) قبيح؛ لأن (يستحيي) خبر (إنَّ)، والوقف على (يستحيي) غير تام؛ لأنَّ (أن يضرب) متعلق بـ(يستحيي).

وفي البعوضة أربعة أوجه، إحداهنَّ: أن تنصبها على الإتباع لـ(المثل)، وتجعل (ما) توكيدًا، كأنك قلت: مثلاً بعوضةً، فعلى هذا المذهب يحسن الوقف على (ما)...))(5)، ويسير على هذا الطريق، في التحليل النحوي، تمهيدًا وتعليلاً لأحكام الوقف.

وفي قول الله تعالى: (**وَإِذْ وَاعَدْنَا مُوسَى أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ثُمَّ اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَنْتُمْ**

---

(1) إيضاح الوقف والابتداء 108/1.

(2) المكتفى في الوقف والابتداء لأبي عمرو الداني 100.

(3) إيضاح الوقف والابتداء لأبي بكر بن الأنباري 116/1.

(4) البقرة:26.

(5) إيضاح الوقف والابتداء 506/1-507.

ظَالِمُونَ﴾(1) يقرر أبو جعفر النحاس أنَّ الوقف على (ليلة) ليس بتامٍّ؛ لأنَّ الجملة بعده معطوفة على الجملة السابقة، وينقل عن الأخفش أنه قال: ((المعنى: وإذ واعدنا موسى تمام أربعين ليلة))، فعلى هذا يكون الوقف تامًّا؛ لأن ما بعده مستأنف، لكنَّ النحاس لم يرتض هذا القول، لمخالفته للظاهر ولأقوال المفسرين(2).

ثم قرَّرَ أن الوقف على (من بعده) ليس بتمام؛ لأن الجملة التي بعده (وأنتم ظالمون) حال(3).

وبهذا تتكون مادة كتب الوقف والابتداء، بحث نحوي صرف، وهذا قد أثار استشكال بعض الباحثين، إذ كيف يكون هذا العلم جزءًا من علم القراءات، ولم يكن جزءًا من علم النحو؟ وخلص إلى أنَّ العلمين كانا متداخلين في الأصل، فأوائل النحويين كانوا من القراء، ولم ينشأ البحث في النحو إلا استجابةً للحاجة إلى فهم النص القرآني(4).

– توظيف الإعراب في الاستدلال بالقرآن في الجدل المذهبي.

كان الاستدلال بالقرآن أمرًا محوريًّا، تقوم على أساسه المناظرات والردود، لما ظهرت المذاهب والفرق، وذلك من خلال توجيه الآيات، وبيان أوجه الدلالة، أو نقض الاستدلال بها.

والنص القرآني ثابت من حيث السند، فهو قطعي الثبوت، وإنما مجال البحث هو الدلالة، فهي التي يختلف حولها، والنحو أساس في الدلالة، ولذا كان هذا مجالاً واسعًا للتفسير النحوي.

وقد سبقت الإشارة أنَّ من أسباب التأليف في معاني القرآن وإعرابه، الرد على الطاعنين، ودحض الشبه الموجهة للقرآن الكريم، وقد استمر هذا الاتجاه ناميًا يأخذ صورًا متعددة، وكلٌّ فريق يستنهض مقدراته العلمية والعقلية، لاستخراج ما يرد به شبه الفريق الآخر، وما يدحض به أدلته.

ومن أبرز جهود النحويين في هذا المجال، ما نجده عند ابن جني، فقد أخلص لمبدئه العلمي، ودافع عن معتقده المعتزلي، بأدواته اللغوية، فعقد بابًا في الخصائص لهذا البحث، فقال: ((بابٌ فِيما يُؤمِنُهُ عِلمُ العَربية مِنَ الاعتقادات الدينية))(5).

وقد بحث فيه عددًا من المسائل، بدأها بما نسبه المشبِّهةُ لله من الأعضاء، الوجه، واليد، والساق... وأرجعها إلى المجاز، تتريهًا لله عن التشبيه بخلقه(6).

ومن أبرز القضايا التي تناولها في هذا الباب، قضية نفي خلق أفعال العباد، وذلك لما بحث قوله

---

(1) البقرة: 51.

(2) انظر: القطع والائتناف لأبي جعفر النحاس 65.

(3) انظر: القطع والائتناف 65.

(4) مقدمة في الوقف والابتداء. د. أحمد خطاب. مجلة آداب الرافدين ع 8 ص 176. (عن مقدمة المكتفى في الوقف والابتداء 15)

(5) الخصائص لابن جني 245/3.

(6) أهل السنة يثبتون ما أثبته الله لنفسه من غير تشبيه ولا تكييف ولا تعطيل.

تعالى: (**وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ وَكَانَ أَمْرُهُ فُرُطًا**)(1)، فقرَّر أن (أَغفَل) في الآية من باب أفْعَل بمعنى وجده كذلك، وقد أثبت النحويون هذا المعنى لـ(أفْعَلَ)(2)، وقد حمل ابن جني هذه الآية عليه، بل أكَّد ذلك واحتفل به، فقال: ((... وأذكر يومًا وقد خطر لي خاطر مما نحن بسبيله، فقلت: لو قام إنسان على خدمة هذا العلم ستين سنة حتى لا يحظى منه إلا بهذا الموضع لما كان مغبونًا فيه، ولا منتقص الحظ منه، ولا السعادة به، وذلك قوله عز اسمه: ﴿**ولا تطع من أغفلنا قلبَه عن ذكرنا واتبع هواه وكان أمره فُرطًا**﴾، ولن يخلو (أغفلنا) هنا من أن يكون من باب أفعلتُ الشيء أي صادفته ووافقته كذلك...أو يكون ما قاله الخصم: أن معنى (أغفلنا قلبه): منعنا وصددنا، نعوذ بالله من ذلك...))(3).

أمَّا القاضي عبد الجبار، فقد ألف كتابه الشهير: (تتريه القرآن عن المطاعن) لهذا الغرض، فقد خلَّصه لتوجيه آيات القرآن لتوافق آراء المعتزلة، ومن ذلك توجيهه للآية السابقة(4)، ومن ذلك أيضًا تأويله لقوله تعالى: ﴿**وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ (22) إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ**﴾ على حذف مضاف، قدَّره: بالثواب(5).

كما ذهب كثير من المعتزلة إلى أنَّ (ناظرة) بمعنى منتظرة، وأنَّ المعنى: تنتظر الثواب من ربها(6).

وقد ردَّ هذا التأويل، بأنَّ الانتظار لا يعدى بـ(إلى) وإنما يعدى باللام، قال الشهرستاني: ((والنظر إذا تعرَّى عن الصلات كان بمعنى الانتظار، وإذا وُصِلَ بلامٍ كان بمعنى الإنعامِ، وإذا وُصل بـ(في) كان بمعنى التفكر والاستدلال، وإذا وُصِلَ بـ(إلى) تَعين للرؤية، ولا يجوز حمله على الثوابِ، فإن نفس رؤية الثواب لا يكون إنعامًا))(7)

وذهب بعضهم إلى أنَّ (إلى) ليست حرف جر، وإنما هي مفرد (آلاء)، أي: نعمَ ربها ناظرة(8)، قال الراغب الأصفهاني بعد إيراد هذا القول: ((وفي هذا تعسفٌ من حيث البلاغة))(9)، كما رد هذا القول ابن حزم(10) وغيره.

---

(1) الكهف: 28.

(2) انظر: شرح الشافية للرضي 83/1، 88، 91، والممتع لابن عصفور 186/1، والدر المصون للسمين الحلبي 68/1.

(3) انظر: الخصائص 253/3-254.

(4) انظر: تتريه القرآن عن المطاعن للقاضي عبد الجبار 237.

(5) انظر: تتريه القرآن عن المطاعن 442.

(6) انظر: جامع البيان للطبري 192/29.

(7) نهاية الإقدام في علم الكلام للشهرستاني 207.

(8) انظر: أمالي المرتضى 36/1-37، والفصل في الملل لابن حزم 3/3، والمحرر الوجيز لابن عطية 405/5.

(9) مفردات ألفاظ القرآن للراغب الأصفهاني 84.

(10) الفصل في الملل 3/3.

وفي مسألة الرؤية أيضًا اختلفوا حول دلالة (لن) على تأبيد النفي، فقد قرر الزمخشري أنَّ (لن) تُفيد تأبيد النفي(1)، وتوكيده(2)، دعاه إلى ذلك مذهبه العقدي، فهو لا يرى أنَّ المؤمنين يرون ربهم يوم يوم القيامة، فاستدل على ذلك بقوله تعالى لموسى عليه السلام: ﴿**لَنْ تراني**﴾(3). وقد ردَّ عليه عليه ابن مالك(4)، وابن هشام(5)، وغيرهما(6).

وممن ذهب أيضًا إلى أنَّ (لن) تفيد تأبيد النفي الطبرسي، في تفسيره مجمع البيان، قال: (((لن تراني): هو جواب من الله، ومعناه لا تراني؛ لأنَّ (لن) ينفي على وجه التأبيد))(7).

وذلك من وحي مذهبه العقدي، فهو من الشيعة الإمامية، وهم يوافقون المعتزلة في نفي رؤية الله يوم القيامة(8).

ومن عجيب تأويلاته المذهبية، التي وظَّف فيها النحو، إثباته لولاية علي رضي الله عنه بقوله تعالى: ﴿ **إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ**﴾(9)، فـ(إنما) تفيد الحصر، و(الذين) جعلها للمفرد، يريد به عليًّا رضي الله عنه، واتَّكأ على سبب نزول مختلف فيه، وهو أنَّ عليًّا تصدق بخاتمه وهو يصلي(10)، فأعرب الطبرسي (وهم راكعون) حالاً(11).

وكما كانت الدلالة النحوية حاضرة في الجدل العقدي، فقد كانت مثل ذلك في الخلاف الفقهي، والأمثلة على هذا كثيرة مشهورة، ومن ذلك اختلافهم في دلالة الباء على التبعيض، فالأحناف والشافعية يرون أنَّ الرأس يكفي مسح بعضه في الوضوء(12)، بناء على أنَّ الباء قد تفيد التبعيض(13) في قوله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ**

---

(1) انظر: شرح الأنموذج في النحو للزمخشري 190.

(2) انظر: الكشاف للزمخشري 113/2.

(3) الأعراف: 143.

(4) انظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك 1531/3.

(5) انظر: مغني اللبيب لابن هشام 374.

(6) انظر: أضواء البيان للشنقيطي 215/5.

(7) مجمع البيان للطبرسي 352/4.

(8) انظر: أمالي المرتضى 36/1.

(9) المائدة: 55.

(10) قال ابن تيمية: ((وقد وضع بعض الكذابين حديثًا مفترى أن هذه الآية نزلت في علي لما تصدق بخاتمه في الصلاة، وهذا كذب بإجماع أهل العلم بالنقل، وكذبه بيِّنٌ من وجوه كثيرة...)) ثم عددها. (منهاج السنة 30/2).

(11) انظر: مجمع البيان للطبرسي 360/3-362، والنحو وكتب التفسير 790/2، والأثر العقدي في تعدد التوجيه الإعرابي لآيات القرآن الكريم. د. محمد السيف 1217/3-1234.

(12) انظر: أحكام القرآن للجصاص 344/3، والمحلى 52/2، وبداية المجتهد 11/1.

(13) انظر: شرح التسهيل لابن مالك 152/3، ومغني اللبيب 142، ورواه عن الأصمعي والفارسي وابن قتيبة ابن مالك.

وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾(1)، وقيل: هي في الآية زائدة، وعلى هذا يجب مسح الرأس كله.

وفي هذه الآية اختلفوا أيضًا في غسل المرفقين والكعبين، بناء على دلالة (إلى)؛ هل يدخل مجرورها في الغاية أم لا(2)، فعلقه بعضهم بوجود قرينة، وقيل: يدخل إن كان من الجنس، وقيل: يدخل مطلقًا، وقيل: لا يدخل مطلقًا(3).

وفي قوله تعالى: **﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذًى فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللهُ﴾**(4). فرّق بعضهم بين (طهر) و(تطهر)، حيث جعل الأولى لانقطاع الدم، والثانية للاغتسال(5)، استنادًا للدلالة التصريفية، فالفعل (طهُر) من باب (فَعُلَ يفعُل)، وهذا الباب لأفعال السجايا والصفات اللازمة(6)، التي ليس للإنسان اختيار فيها، بينما الفعل (تطهَّر) على وزن (تَفعَّل) وهذا الوزن يدل فعل واعتمال(7)، فدل على الاغتسال.

- التأليف في إعجاز القرآن البياني.

قد أشرت فيما سبق إلى أنَّ تنزيه القرآن والرد على الطاعنين فيه، كان من أظهر دوافع التأليف في معاني القرآن، وهو أيضًا السبب الرئيس في الكتابة في إعجاز القرآن البياني، فقد تسابق العلماء للذب عن كتاب الله ببيان إعجازه، وينطلق كلٌّ منهم من أسسه وأصوله العلمية، سواء كانوا من مدرسة أهل الحديث أو من مدرسة العقل. فكتب في ذلك الخطابي(8) والرماني(9) وعبد القاهر الجرجاني(10). وغيرهم(11).

---

(1) المائدة: 6.

(2) انظر: اختلاف الحديث. للشافعي 521، وتفسير البغوي 644/1.

(3) انظر: مغني اللبيب 104، وحاشية الصبان على شرح الأشموني 215/2.

(4) البقرة: 222.

(5) انظر: معاني القرآن للفراء 143/1، وجامع البيان 385/2، والحجة للقراء السبعة للفارسي 322/2، وحجة القراءات لابن زنجلة 135، والكشف لمكي 293/1، والكشاف للزمخشري 361/1، والمحرر الوجيز298/1، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي 486/3-487.

(6) انظر: الكتاب 28/4، وشرح الشافية للرضي 74/1، والتسهيل. لابن مالك 195، وارتشاف الضرب لأبي حيان 153/1.

(7) انظر: الكتاب 71/4، وأدب الكاتب لابن قتيبة 466، والمنصف لابن جني 1/ 91، وشرح الملوكي. لابن يعيش 74، والممتع 184/1.

(8) في رسالة سماها: بيان إعجاز القرآن. طبع ضمن: ثلاث رسائل في إعجاز القرآن. تحقيق: محمد خلف الله أحمد، د. محمد زغلول سلام.

(9) في رسالة سماها: النكت في إعجاز القرآن. طبع ضمن: ثلاث رسائل في إعجاز القرآن.

(10) في رسالة سماها: الرسالة الشافية. طبع ضمن: ثلاث رسائل في إعجاز القرآن.

(11) كالقاضي عبد الجبار، والباقلاني. وانظر: الإعجاز البياني للقرآن ومسائل ابن الأزرق. د. عائشة عبد الرحمن 129.

إلا أنَّ ما يهمنا في هذا المقام كثيرًا، هو ما كتبه عبد القاهر الجرجاني في كتابه العظيم: (دلائل الإعجاز)، إذ أسس فيه نظرية النظم، القائمة على توخي معاني النحو في الكلام، وإرجاع أسرار الإعجاز إلى هذا(1)، ففتح الباب على الدراسات البلاغية الأسلوبية، التي كانت لدراساته المتعلقة بالقرآن بالقرآن أبلغ الأثر فيها، كأثره أيضًا في مناهج النقد الأدبي فيما جاء بعده من العصور.

لقد كانت المعاني التي أبرزها عبد القاهر متناثرة في بحوث النحويين(2)، فكانت غايته إبرازها، وبيان الفرق بين الأساليب المتشابهة في الظاهر، يقول في بيان للنظم: ((واعلمْ أنْ ليسَ النظْم إلا أن تضعَ كلامَك الوضعَ الذي يَقتضيهِ علمُ النّحو، وتعملَ على قوانينهِ وأُصولِه، وتعرفَ مناهجَهُ التي نُهجَتْ؛ فلا تزيغُ عنها... وذلك أنَّا لا نعلمُ شيئًا يبتغيه النّاظمُ بنظمِه غيرَ أنْ ينظرَ في وجوهِ كلّ بابٍ وفُروقه. فينظرُ في الخبرِ إلى الوجوهِ التي تَراها في قولك: زيدٌ منطلقٌ، وزيدٌ ينطلقُ، وينطلقُ زيدٌ، ومنطلق زيدٌ... وفي الشرطِ والجزاء إلى الوجوه التي تراها في قولك: إنْ تخرجْ أخرجْ، وإن خرجتَ خرجتُ، وإن تخرجْ فأنا خارجٌ ... وفي الحالِ إلى الوجوهِ التي تَراها في قولك: جاءني زيدٌ مسرعًا، وجاءني يُسرعُ، وجاءني وهو مُسرعُ، أو هو يُسرع ... فيعرفُ لكلِّ من ذلك موضعَه ، ويجيءُ به حيثُ ينبغي له ...))(3).

لقد تناول كثيرًا من الآيات بالتحليل النحوي البياني، لكشف شيء من مواطن الإعجاز، فمن ذلك تمثيله بقوله تعالى: ﴿**وَكَلبُهُمْ باسِطٌ ذراعَيهِ بالوَصِيدِ**﴾(4)، فقد جعل هذه الآية مفتتحًا لحديثه عن عن الفرق بين الإخبار بالصفة المشبهة والإخبار بالفعل، فالفعل يقتضي المزاولة وتجدُّد الصفة في الوقت، بخلاف الصفة المشبهة، فإنها تقتضي ثبوت الصفة وحصولها من غير أن يكون هنا فعل يحدث شيئًا فشيئًا، قال: ((... فانظر إلى قوله تعالى: ﴿**وَكَلبُهُمْ باسِطٌ ذراعَيهِ بالوَصِيدِ**﴾، فإنَّ أحداً لا يشكُّ في امتناعِ الفعلِ هاهُنا، وأنَّ قولَنا: (كَلبُهم يبسُطُ ذراعَيه)، لا يؤدِّي الغرضَ، وَلَيسَ ذلك إلاَّ لأنَّ الفعلَ يقتضي مُزاولةً وتجدُّدَ الصِّفة في الوقتِ، ويقتضي الاسُم ثبوتَ الصِّفة وحصولَها من غيرِ أن يكونَ هناك مُزاولةٌ وتَزْجيةُ فعل وَمعنًى يحدُثُ شيئًا فشيئًا، ولا فرقَ بينَ: (وكلبُهُم باسِطٌ) وبين أن يقولَ: وكلبُهم واحدٌ ، مثلاً، في أنَّك لا تثبتُ مزاولةٍ ، ولا تجعلُ الكلبَ يفعل شيئًا، بل تُثبتُه بصفةٍ هو عليها))(5).

وجعل في مقابل ذلك قوله تعالى: ﴿**هَلْ من خالقٍ غيرُ اللهِ يرزُقُكم من السماءِ والأرضِ**﴾(6)،

---

(1) انظر: دلائل الإعجاز 8، 80.

(2) انظر: (النظم من سيبويه إلى الجرجاني) د. سامي عوض – حسن شحود مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية - سلسلة سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (24) العدد (17) 2002.

(3) دلائل الإعجاز 81.

(4) الكهف: 18.

(5) دلائل الإعجاز 175.

(6) فاطر: 3.

فلا يمكن أن يحل (رازق) محل (يرزقكم)(1)، لأنَّ المقام يقتضي التجدد والفعل، لا مجرد إثبات الصفة.

وتعرضَ أيضًا لتنوع أشكال الحال، من مفرد وجملة، وأيضًا تنوع أشكال جملة الحال، فتأتي اسمية وفعلية، وتأتي ورابطها بصاحب الحال الضمير وحده، أو الواو والضمير، فمن مجيئها جملة فعلية غير مربوطة بالواو قوله تعالى: **﴿ولا تَمْنُنْ تستَكْثِرُ﴾**(2)، وقوله: **﴿ وَسَيُجَنَّبُهَا الأَتْقَى(17)الَّذِي يُؤْتِي مَالَهُ يَتَزَكَّى﴾**(3)، وقوله: **﴿وَيَذَرُهُم في طُغيانِهِم يَعمَهُونَ﴾**(4)، فالمراد في ذلك ارتباط الحال بالخبر، على جهة واحدة، بخلاف لو جاءت الواو، فإن ذلك على يكون على جهة استئناف إثبات خبر جديد(5).

ومن وقفاته النحوية البيانية، ما حرره في قوله تعالى: **﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ﴾**(6)، فقد فسر فسر سر تقديم (شركاء) على (الجن)، فإنَّه لو أخر فقال: جعلوا الجنَّ شركاء لله، لم يفد إلا الإخبار عنهم بأنهم عبدوا الجن، من غير إنكار على اتخاذ شريك أيَّ شريك، فأمَّا مع تقديم (الشركاء)، فإن في الكلام إنكارًا لاتخاذ الشريك، أيًّا كان من الجن أو غيرهم، ثم يأتي (البدل) على نية كلام آخر، كأنه قيل: من جعلوا شركاء؟ فالجواب: جعلوا الجنَّ شركاء. قال: ((.. إذا أخِّرَ فقيل: جَعَلوا الجنَّ شركاءَ للهِ... لم يكنْ فيه شيء أكثرُ من الإخبارِ عنهم بأنهم عبدُوا الجنَّ مع الله تعالى، فأما إِنكارُ أنْ يُعْبَد مَعَ اللهِ غيرُه وأنْ يكونَ له شريكٌ مِنَ الجنِّ وغيرِ الجنِّ، فلا يكونُ في اللفظِ مع تأخيرِ الشركاءِ دليلٌ عليه، وذلك أَنَّ التقديرَ يكونُ مع التقديمِ: أنَّ (شُركاءَ) مفعولٌ أولُ لـــ(جعلَ)، و (لله) في موضعِ المفعولِ الثاني، ويكونُ (الجنّ) على كلامٍ ثانٍ، على تقديرِ أَنَّهُ كأنَّهُ قيل: فمن جعلوا شركاءَ لله تعالى؟ فقيل: الجنَّ، وإذا كان التقديرُ في (شركاءَ) أنَّه مفعولٌ أوّلُ، و(لله) في موضعِ المفعولِ الثاني، وقَعَ الإنكارُ على كونِ شركاءِ الله تعالى على الإطلاق من غيرِ اختصاصِ شيءٍ دونَ شيءٍ، وحصَلَ من ذلك أن اتخاذ الشَّريكِ من غَيْرِ الجنِّ قد دَخَلَ في الإِنكارِ دخولَ اتِّخاذِهِ من الجنِّ؛ لأَنَّ الصفَةَ إذا ذُكرتْ مجرَّدَةً غيرَ مُجراةٍ على شيءٍ، كانَ الذي تَعَلَّقَ بها من النَّفْي عامًّا في كلِّ ما يجوزُ أن تكونَ له تلك الصفةُ))(7).

وهكذا تجد هذا التحليل في ثنايا كتابه، يستشهد بآيات الله على تنظيره لقضايا نظريته، ففتح بذلك للمفسرين بابًا جديدًا، وشق لهم طريقًا رحبًا.

- المفسرون وتوظيف النحو في تفاسيرهم.

قد أشرت في ثنايا المباحث السابقة إلى شيء من أهمية الدلالة النحوية في فهم كلام الله تعالى،

---

(1) انظر: دلائل الإعجاز 177.

(2) المدثر: 6.

(3) الليل: 17-18.

(4) الأعراف 186.

(5) انظر: دلائل الإعجاز 213-215.

(6) الأنعام: 100.

(7) دلائل الإعجاز 287.

وغرضي الآن إعطاء لمحة سريعة عن تناول المفسرين للمعنى النحوي، وتوظيفه في تفاسيرهم، ولو أردت الإحاطة بمناهجهم في ذلك لاحتجت إلى استقصاء وتقسيم وتفريع، وقد كتب فيه كتابات متعددة بعضها في غاية الإتقان، ولذا فسأقصر الحديث هنا على عرض مختصر، أحاول فيه أن أبرز هذه المناهج بصورة تظهر مقصد البحث.

ويمكن أن يُقَسَّمَ المفسرون في تناولهم للنحو إلى أربعة:

الأول: من لمَّ يظهر اهتمامه بالدلالة النحوية، ولم تكن ذات صلة بموضوعه الذي بنى تفسيره عليه، كأصحاب التفسير الإشاري.

الثاني: من لم يشر لدلالة النحو من خلال النحو، وإنما أثبت ما تدل عليه، أو أشار إليها باقتضاب ودون تحليل، كالمفسرين بالأثر. والمفسرين الذين عُنوا بالتيسير والاختصار.

الثالث: من يستخرج المسألة من الحكم النحوي، بطريقة تحليلية، ولا يستطرد في المسألة النحوية إلا بقدر حاجة المعنى.

الرابع: من يستطرد بذكر المسائل النحوية، وإن لم يقتضها المعنى.

وهذه الأقسام من الناحية النظرية يستقل كلٌّ منها عن الآخر، ولكن في الواقع قد يختلف الأمر، فيحتار الناظر في بعض التفاسير، لا يمكنه أن يضعها في القسم المناسب.

وأود هنا أن أذكر أمثلة كل قسم، بعد القسم الأول الخارج عن الموضوع.

فأما القسم الثاني، فيمكن أن أمثل له بالمفسرين الذين غلب الأثر على منهجهم، كالبغوي، وابن كثير، ويمكن أن يعد من هذا القسم ابن الجوزي في زاد المسير، ففي قوله تعالى: ﴿**فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ**﴾(1) قال: ((وأيديكم إلى المرافق: (إلى) حرف موضوع للغاية، وقد تدخل الغاية فيها تارة وقد لا تدخل، فلما كان الحدثُ يقينًا لم يرتفع إلا بيقين مثله، وهو غسل المرفقين))(2).

وفي قوله تعالى: (وَأرجُلَكُم إلى الكَعبينِ) ذَكَر القراءتينِ، قراءة الكسر وقراءة النصب، فقال: ((بفتح اللام عطفًا على الغسل، فيكون من المقدم المؤخر... ويجوز أن يراد الغسل على قراءة الخفض؛ لأنَّ التحديد بالكعبين يدل على الغسل، فينسق بالغسل على المسح، قال الشاعر:

ياليتَ زوجك قد غدا   مُتقلِّدًا سيفًا ورُمحا

والمعنى: وحاملاً رمحًا... وقال أبو الحسن الأخفش: يجوز الجر على الإتباع...))(3).

---

(1) المائدة: 6.

(2) زاد المسير لابن الجوزي 300/2.

(3) زاد المسير 301/2.

وأما القسم الثالث، فيمكن أن أمثل له بالطبري(1)، فقد صرح بهذا المنهج، فلما ذكر أوجه الإعراب في قوله تعالى: ﴿**غَيرِ المغضُوبِ عليهم**﴾(2) أفصح عن منهجه في ذلك بقوله: ((وإنما اعترضنا بما اعترضنا في ذلك من بيان وجوه إعرابه وإن كان قصدنا في هذا الكتاب الكشف عن تأويل آي القرآن لما في اختلاف وجوه إعراب ذلك من اختلاف وجوه تأويله، فاضطرتنا الحاجة إلى كشف وجوه إعرابه، لتنكشف لطالب تأويلِهِ وجوهُ تأويله على قدر اختلاف المختلفةِ في تأويله وقراءته))(3).

وفي قوله تعالى: ﴿**وَجَعَلَ كَلِمَةَ الَّذِينَ كَفَرُوا السُّفْلَى وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا**﴾(4): بين دلالة الاستئناف، فقال: ((... (وَكَلمةُ اللهِ هِيَ العُليا) يقولُ: وَدينُ اللهِ وتوحيدُهُ، وقولُ لا إله إلا الله، وَهِيَ كلمتهُ العليا على الشركِ وَأهلِهِ، الغالبةُ...))، ثم بين المأخذ النحوي: ((وقولُهُ: (وَكَلمةُ اللهِ هِيَ العُليا) خَبرُ مُبتدأٍ غيرُ مَردودٍ عَلى قولِهِ (وَجَعَلَ كلمةَ الذينَ كَفَرُوا السُّفلى)؛ لأنَّ ذلك لو كانَ مَعطوفًا عَلَى الكلمةِ الأُولى لَكانَ نَصبًا))(5).

أما القسم الرابع، فيمثله أبو حيان في البحر المحيط، فقد كان النحو مقصدًا كبيراً له في تفسيره(6)، عبر عن ذلك في مقدمته إذ قال: ((وترتيبي في هذا الكتاب: أني أبتدئ أولاً بالكلام على مفردات الآية التي أفسرها لفظة لفظة، فيما يحتاج إليه من اللغة والأحكام النحوية التي لتلك اللفظة قبل التركيب ... ثم أشرع في تفسير الآية ...حاشداً فيها القراءات شاذها ومستعملها ، ذاكراً توجيه ذلك في علم العربية، ناقلاً أقاويل السلف الخلف في فهم معانيها، متكلماً على جليها وخفيها بحيث إني لا أغادر منها كلمة وإن اشتهرت حتى أتكلم عليها مبديًا ما فيها من غوامض الإعراب، ودقائق الآداب، من بديع وبيان...))(7).

ولأجل هذا التوسع(8)، اختُصر تفسيرُه، واستخلص الإعراب منه(9).

ويمكن أن أذكر مثالاً على توسعه، محاولاً أن ختصر في حدود ما يحصل به المقصود.

---

(1) انظر: دراسة الطبري للمعنى من خلال تفسيره جامع البيان. الأستاذ محمد المالكي 330، والنحو في تفسير الطبري. د. محمود شبكة. مجلة كلية اللغة العربية بالرياض. العدد: 10. ص: 59.

(2) الفاتحة: 7.

(3) جامع البيان 79/1.

(4) التوبة: 40.

(5) جامع البيان 137/10.

(6) انظر: النحو وكتب التفسير 908/2.

(7) البحر المحيط 4/1.

(8) قال السفاقسي: ((... لكنه أبقاه الله سلك في ذلك سبيل المفسرين في الجمع بين التفسير والإعراب، فتفرق فيه هذا المقصود، وصعب وصعب جمعه إلا بعد بذل المجهود، فاستخرت الله في جمعه وتقريبه وتلخيصه وتهذيبه)) (المجيد في إعراب القرآن المجيد 35).

(9) انظر: النحو وكتب التفسير 147/1.

في قوله تعالى: ﴿ **وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ** ﴾(1).

قرر أن (سجدًا) منصوب على الحال من فاعل (ادخلوا)، ثم بين أن معنى السجود هنا الركوع، ونقل عن بعضهم أنَّ الباب كان صغيرًا ضيِّقًا، يحتاج فيه الداخل إلى الانحناء، ونقل ردَّ هذا القول، وذلك أنه لو كان كذلك لكانوا مضطرين إلى الركوع، فلم يكن للأمر معنى. فاعترض على هذا الرد، بإمكان أن تكون الحالُ لازمة، ((بمعنى أنه لا يمكن أن يقع الدخول إلا على هذه الحال، والحال اللازمة موجودة في كلام العرب))، ثم ذكر بعد ذلك إمكانية حمل السجود على المعنى المعروف من وضع الجباه على الأرض، ووجه إمكانية ذلك، بجعل الحال مقدرة، قال: ((وأما إذا جعلنا الحال مقدرة فيصح ذلك؛ لأن السجود إذ ذاك يكون متراخيًا عن الدخول، والحال المقدرة موجودة في لسان العرب، من ذلك ما في كتاب سيبويه: مررت برجل معه صقر صائداً به غدًا))(2).

ثم ذكر التقديرات المذكورة في (حطة)؛ لأنه قول محكيٌّ، ومحكيُّ القول لا بدَّ أن يكون جملةً، ونقل عن الزمخشري أنَّ الأصل النصب، بمعنى: حطَّ عنا ذنوبنا حطة، وإنما رفعت لتعطي معنى الثبات، واستحسن هو هذا القول، إلاَّ أنه ردَّ قوله: إنه لا يبعد أن تنصب (حطة) بالقول؛ ((لأنَّ القول لا يعمل في المفردات، إنما يدخل على الجمل للحكاية، فيكون في موضع المفعول به، إلاَّ إن كان المفرد مصدرًا، نحو: قُلتَ قَولاً، أو صفة لمصدر، نحو: قُلت حقًا، أو معبرًا به عن جملة، نحو: قُلتَ شعرًا وقلتَ خُطبةً، عَلَى أنَّ هذا القسم يحتمل أن يعود إلى المصدر؛ لأنَّ الشعر والخطبة نوعان من القول، فصار كالقهقرى من الرجوع، و(حطة) ليس واحدًا من هذه. ولأنك إذا جعلت (حطة) منصوبة بلفظ (قولوا)، كان ذلك من الإسناد اللفظي وعري من الإسناد المعنوي، والأصل هو الإسناد المعنوي. وإذا كان من الإسناد اللفظي لم يترتب على النطق به فائدة أصلاً إلا مجرد الامتثال للأمر بالنطق بلفظ، فلا فرق بينه وبين الألفاظ الغُفل التي لم توضع لدلالة على معنى. ويبعد أن يرتب الغفران للخطايا على النطق بمجرد لفظ مفرد لم يدل به على معنى كلام. أما ما ذهب إليه أبو عبيدة من أن قوله: (حطة) مفردٌ، وأنه مرفوع على الحكاية، وليس مقتطعًا من جملة، بل أُمروا بقولها هكذا مرفوعة، فبعيد عن الصواب؛ لأنه يبقى (حطة) مرفوعًا بغير رافع، ولأنَّ القول إنما وُضِعَ في باب الحكاية ليُحكى به الجملُ لا المفردات، ولذلك احتاج النحويون في قوله تعالى: ﴿**يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ**﴾(3) إلى تأويل...))(4) وهكذا يسرد الأقوال ويناقشها، محللاً مستنبطًا مستطردًا.

---

(1) البقرة: 58.

(2) البحر المحيط 1/221-222.

(3) الأنبياء: 60.

(4) البحر المحيط 1/222.

الفصل الثاني: التفسير النحوي في العصر الحديث

تواصلت جهود العلماء في خدمة القرآن الكريم في كل عصر، على اختلاف المناهج، التي تتغير بتغير البيئة، والثقافة، وطبيعة العصر، وفي العصر الحديث تعرض الفكر لمتغيرات في مادة العلم، وفيما يحيط به من تنظيمات، وتطبيقات مختلفة، أدَّت إلى استنهاض العقول لما يخدم كتاب الله تعالى، مواكبًا لحاجة العصر ومطلوباته.

ولأجل هذا أفردت مجالات التفسير النحوي في العصر الحديث بفصل خاص، ضمنته ثلاثة مباحث: المعنى النحوي في كتب التفسير المعاصرة، وفيما كتب في الإعجاز، والمبحث الثالث في المعنى النحوي في تطبيق بعض النظريات المعاصرة على القرآن الكريم.

ومما تجدر الإشارة إليه، أنَّ هذا العصر ظهرت فيه الدراسات الأكاديمية، التي تناولت التراث، بالتحقيق، وجميع مستويات البحث والتحليل، وكان للتفسير النحوي نصيبًا وافرًا من ذلك، ومما اطلعت عليه–على سبيل المثال لا الحصر–:

1- أثر الدلالة النحوية واللغوية في استنباط الأحكام من آيات القرآن التشريعية. د. عبد القادر السعدي(1).

2- أثر المعنى النحوي في تفسير القرآن بالرأي. بشيرة علي فرج العشيبي(2).

3- الأثر العقدي في تعدد التوجيه الإعرابي لآيات القرآن الكريم. د. محمد السيف(3).

4- علاقات الظواهر النحوية بالمعنى في القرآن الكريم. د. محمد أحمد خضير(4).

5- الخلاف التصريفي وأثره الدلالي في القرآن الكريم. للباحث(5).

وأيضًا تجدر الإشارة إلى أنَّ إعراب القرآن الكريم التفصيلي، الذي يتناول كل كلمة، لم يظهر إلا في العصر الحديث، حيث أعربت كل لفظة في القرآن إعرابًا كاملاً، في حين أنَّ إعراب القرآن عند المتقدمين كان مقصورًا على ما يشكل فقط.

فمن ذلك:

1- الجدول في إعراب القرآن الكريم وصرفه وبيانه. محمود صافي.

2- إعراب القرآن الكريم وبيانه. محيي الدين الدرويش.

3- الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل. بهجت عبد الواحد صالح(1).

---

(1) دار عمار، 1421هـ.

(2) جامعة قاريونس، 1999م.

(3) دار التدمرية، 1429هـ.

(4) مكتبة الإنجلو المصرية.

(5) دار ابن الجوزي، 1427هـ.

ولم تولِ هذه المصنفات عناية بالمعنى النحوي، إلا بقدر ما يصحح الإعراب، ولذلك يمكن أن تعد هذه الكتب من التفسير النحوي غير المباشر، فاختيار وجه الإعراب إنما يكون بناء على معطيات المعنى.

إلاَّ أن كتاب الدرويش، كان أكثر هذا الكتب –فيما ظهر لي– عناية بالمعنى، فهو يفرد مبحثًا للفوائد، وقد يضمنها بحوثًا في الدلالة النحوية للآية.

– المعنى النحوي في كتب التفسير المعاصرة:

تعددت اتجاهات التفسير في العصر الحديث(2)، إلاَّ أنَّ ما يهمنا في هذا البحث، هي صورة التفسير النحوي، وأين تتمثل فيه بين هذه الاتجاهات ومصنفاتها.

ولا شكَّ أنَّ من أبرز كتب التفسير في العصر الحديث، هو **تفسير التحرير والتنوير**، للطاهر بن عاشور عليه رحمة الله، وقد اعتمد كثيرًا على الجانب اللغوي في تفسيره، فيلحظ في تفسيره طول النفس في معالجة الألفاظ والتراكيب على أسس لغوية ودلالية(3)، كما كان إعراب الآيات عنده وسيلةً أساسيَّةً في فهم الدلالات والأحكام المستنبطة منها(4).

ومما يتميَّز به براعة الربط بين المعطيات الدلالية، معجمية كانت أو نحوية أو بلاغية، فتجد المعاني مترابطة، والنتائج مبنية على دلالات متظافرة، بأسلوب مميز.

ولنستعرض مثالاً ظهرت فيه ثقافته والنحوية، وبراعته في توظيفها في خدمة المعنى. يقول الله تعالى: ﴿**وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ**﴾(5). قال: ((... وانتصاب (نفسَه) على نزع الخافض، وأصله: ويحذّركم الله من نفسه، وهذا النزع هو أصل انتصاب الاسمين في باب التحذير، في قولهم: إيَّاكَ الأَسدَ، وأصله أحَذِّرك من الأسد. وَقد جعل التّحذير هنا من نفس الله أي ذاته ليكون أعمّ في الأحوال، لأنّه لو قيل يحذركم الله غضبه لتوهّم أنّ لله رضا لا يضرُّ معه تعمُّد مخالفة أوامره...))(6).

﴿**قُلْ إِنْ تُخْفُوا مَا فِي صُدُورِكُمْ أَوْ تُبْدُوهُ يَعْلَمْهُ اللَّهُ وَيَعْلَمُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ**﴾(7).

((... جملة (ويعلم ما في السماوات وما في الأرض) معطوفة على جملة الشرط فهي معمولة لفعل

---

(1) وطبع كتاب آخر باسم: بلاغة القرآن الكريم في الإعجاز إعرابًا وتفسيرًا بإيجاز، لبخهجت عبد الواحد الشيخلي!! وهما كتاب واحد!

(2) انظر: اتجاهات التفسير في القرن الرابع عشر. أ.د. فهد الرومي. 1/16-19.

(3) أثر الدلالات اللغوية في التفسير عند ابن عاشور. د. مشرف الزهراني 117.

(4) أثر الدلالات اللغوية في التفسير عند ابن عاشور 155.

(5) آل عمران: 28.

(6) التحرير والتنوير 3/221.

(7) آل عمران: 29.

(قل)، وليست معطوفة على جواب الشرط؛ لأنَّ علم الله بما في السماوات وما في الأرض ثابتٌ مطلقاً، غيرَ مُعلَّقٍ عَلَى إخفاء ما في نفوسهم وإبدائه))(1).

﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُحْضَرًا وَمَا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا﴾(2).

((جملة مستأنفة، أصل نظم الكلام فيها: تَوَدُّ كلُّ نفس لَوْ أنَّ بينهَا وَبيْن ما عملت من سوء أمدًا بعيدًا يومَ تَجِدُ مَا عملت من خير مُحْضرًا، فَقُدِّمَ ظرفها على عامله على طريقة عربية مشهورة الاستعمال في أسماء الزمان، إذا كانت هي المقصود من الكلام، قضاءً لحق الإيجاز بنسج بديع، ذلك أنَّه إذا كان اسم الزمان هو الأهمّ في الغرض المسوق له الكلام، وكان مع ذلك ظرفًا لشيء من علائقه، جيء به منصوبًا على الظرفية، وجُعل معنى بعضِ ما يحصل منه مصوغًا في صيغة فعلٍ عاملٍ في ذلك الظرف...))(3).

وقد أقيمت حول هذا التفسير مجموعة من الدراسات في النحو واللغة والمعاني(4).

– المعنى النحوي في كتب الإعجاز.

في العصر الحديث كان للبحث في إعجاز القرآن مكانًا متميِّزًا من الدراسة، وقد تنوعت مجالات البحث في الإعجاز، وكان للإعجاز العلمي في هذا العصر صيتًا ذائعًا، وخاصة من الناحية الإعلامية، نظرًا لظروف الانفجار المعرفي، والانفتاح العلمي على الغرب.

أما الإعجاز الدلالي بأنواعه، فقد كان امتدادًا للجهود السابقة في هذا المجال، كما نال بعض هذه البحوث على تميز ظاهر، وتجديد في العرض، ودقة في التأمل، ومزيد من الاستقصاء(5).

وتجد ما كتبه الرافعي وسيد وقطب، في مطلع ما كتب في العصر الحديث، وكذلك كتاب النبأ العظيم، لمحمد عبد الله دراز، فقد كان كتابًا عظيمًا، إلا أنه توفي رحمه الله قبل إكماله.

---

(1) التحرير والتنوير 222/3.

(2) آل عمران: 30.

(3) التحرير والتنوير 223/3.

(4) انظر على سبيل المثال لا الحصر:

1- أثر الدلالات اللغوية في التفسير عند الطاهر بن عاشور. د. مشرف الزهراني. (مطبوع وأصله رسالة دركتوراه).

2- أثر السياق في توجيه المعنى في تفسير التحرير والتنوير. دراسة نحوية دلالية.إبراهيم إبراهيم سيد أحمد. (دكتوراه).

3- المنحى البياني في تفسير التحرير والتنوير للشيخ محمد الطاهر ابن عاشور. أحمد عزوز، جامعة محمد الأول، (دكتوراه).

4- خصائص بناء الجملة القرآنية و دلالتها البلاغية في تفسير التحرير والتنوير، إبراهيم الجعيد، جامعة أم القرى، (دكتوراه).

5- الاستعارة التمثيلية في تفسير التحرير والتنوير، علي العطار، جامعة الأزهر. مباحث التشبيه والتمثيل في تفسير التحرير والتنوير، شعيب بن أحمد الغزالي، جامعة أم القرى، (دكتوراه).

(5) جمع أ.د. مجاهد مصطفى بهجت أكثر من 120 كتابًا فيما يتعلق بالإعجاز اللغوي، ووصفها في كتابه: من مكتبة إعجاز القرآن الكريم فهرسة وصفية للكتب الحديثة في الإعجاز اللغوي والبياني. صدر عن دار عمار، 1431هـ.

كما كانت كتابات د. عائشة عبد الرحمن ود. أحمد أحمد بدوي ذات أثر واسع في الأوساط العلمية، وكانت مرجعًا للدراسات الأكاديمية في البيان القرآني(1).

وكانت بحوث د. فاضل السامرائي، كثرة، وتنوعًا، ودقة، مما كسب شهرة في الساحة العلمية، والسبب في ذلك –فيما يظهر- هو إخلاص الباحث لهذا المجال، منذ دراسته للماجستير، التي كانت بعنوان: دراسة المتشابه اللفظي من آي التنزيل في كتاب: ملاك التأويل، وواصل البحث في هذا المجال أيضًا في دراسته للدكتوراه، التي كانت بعنوان (معاني النحو) وكانت معلمًا متميِّزًا في مجال البحوث النحوية الدلالية، استطاع فيها أن يكتب فكرًا أصيلاً، وبحثًا قيِّمًا، أضفى لدراسة النحو معنًى آخر، يربو على مجرد إزالة اللبس، وتحديد المعنى العام للجملة، وينطلق إلى كشف معانٍ دقيقة للتعبير، فإنَّ ((الأوجه النحوية ليست مجرد استكثار من تعبيرات لا طائل تحتها، كما يتصور بعضهم، وإنَّ جواز أكثر من وجه تعبيري ليس معناه أنَّ هذه الأوجه ذات دللة معنوية واحدة... وإنما لكل وجه دلالته... ولا يمكن أن يؤدي تعبيران مختلفان معنى واحدًا، إلا إذا كان ذلك لغةً... وفيما عدا ذلك لا بد أن يكون لكل تعبير معنى، إذ كل عدول من تعبير إلى تعبير لا بد أن يصحبه عدول من معنى إلى معنى...))(2).

كان ذلك منطلقًا لدراساته القرآنية، فألف بعد ذلك: التعبير القرآني، وبلاغة الكلمة في التعبير القرآني، ولمسات بيانية في نصوص من التنزيل، كما ساهم في هذا المجال في وسائل الإعلام، من خلال برنامجه: (لمسات بيانية) في قناة الشارقة.

وكان اعتماده على الدلالة النحوية ظاهرًا في جهوده، فبحوثه وتقريراته ألصق بموضوع بحثنا (التفسير النحوي)، فتجده يعلل العدول عن استعمال الفعل إلى اسم الفاعل للدلالة على ثبات الأمر واستقراره، وأنه حاصل لا محالة، كما في قوله تعالى: ﴿**وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الأَرْضِ خَلِيفَةً**﴾(3)، وقوله عز شأنه: ﴿**وَلا تُخَاطِبْنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا إِنَّهُمْ مُغْرَقُونَ**﴾(4)، ((فلم يقل: سأغرقهم، أو إنهم سيغرقون، ولكنه أخرجه مخرج الأمر الثابت))(5).

ومن ذلك أيضًا محاولة استنباط الفرق بين (نخل) و(نخيل)، فالأول اسم جنس جمعي، وهو أعم وأشمل، حسب ما قرره علماء اللغة(6)، ولذا جاء ذكر (النخيل) في ثمانية مواضع لا تفيد الشمول...، أما (النخل) فذكر في مواضع تفيد الكثرة، وعدم التفريق بين الصغير والكبير، والمثمر وغير المثمر، فهو

---

(1) انظر: إعجاز القرآن البياني ودلائل مصدره الرباني. د. صلاح عبد الفتاح الخالدي 97-99.

(2) معاني النحو. د. فاضل السامرائي 9/1.

(3) البقرة: 30.

(4) هود: 37.

(5) التعبير القرآني 22.

(6) نقل عن الرضي في شرح الكافية.

أشمل(1).

ومنهج د. فاضل ينحو إلى الانضباط، فلا يجنح إلى التكلف، أو الانتقائية، ولذا لَمَّا وجه إليه سؤال مفاده: أن هذه التعليلات التي تذكرها قد تكون مقبولة بموجب الرسم القرآني الذي بين أيدينا، فلو اختلف الرسم، على قراءات أخرى قد ينتقض هذا التعليل.

فأجاب عن هذا بأن القراءة الصحيحة لا بد أن توافق رسم المصحف العثماني، وأحال إلى ابن الجزري في النشر(2).

وبناءً على ذلك بحث في الفرق بين (وصَّى) و(أوصى)، فـ(وصَّى) يرى أنه ورد في القرآن للأمور المعنوية، ولأمور الدين، أما (أوصى) فهو للأمور المادية(3).

وهذا الذي ذكره صحيح من حيث الأصل، إلاَّ أنهم قرَّروا أنَّ المقبول ما كان في أحد المصاحف التي أمر عثمان بكتابتها، كما أنَّ ما احتمله الرسم يدخل في المقبول من القراءات، قال ابن الجزري – بعد الموضع الذي نقل منه د. فاضل بصفحتين-: ((ونعني بموافقة أحد المصاحف ما كان ثابتًا في بعضها دون بعض، كقراءة ابن عامر ﴿**قالوا اتَّخذَ الله ولدًا**﴾ في البقرة بغير واو...وقولنا: ولو احتمالاً، نعني به ما يوافق الرسم ولو تقديرًا...نحو: ﴿**ملك يوم الدين**﴾ فإنه كتب بغير ألف في جميع المصاحف، فقراءة الحذف تحتمله...))(4).

ولذا فإن التفريق بين (وصَّى) و(أوصى) معرض للخطأ، وفعلاً قد ورد في قوله تعالى: ﴿**وَوَصَّى بها إبراهيمُ بَنيهِ**﴾(5) قراءتان، قرأ (أوصى) من السبعة نافع وابن عامر، وقرأ الباقون (وصَّى) بالتضعيف(6).

ومن مظاهر منهجيته المنضبطة، المتحرية للدقة، ما يختاره من عناوين لكتبه، فإنَّه لم يصف واحدًا من بحوثه بأنه بيان (إعجاز القرآن)، أو كشف لـ(إعجاز القرآن)، أو سرُّ (إعجاز القرآن)، وإنما هي محاولات للتوصل إلى طريق الإعجاز، وقد كشف عن هذه الفكرة تصريحًا بقوله: ((قال لي بعضهم بعد أن اطَّلع على كتاب (التعبير القرآني): لو أسميته: (الإعجاز القرآني). فقلت له: هذا العنوان أكبر مني، وأنا لا أستطيع أن أنهض ببيان الإعجاز القرآني، ولا بشيءٍ منه، وإنما هو دراسة في بيان شيء من أسرار التعبير القرآني العظيم الذي لا تنتهي عجائبه))(7).

---

(1) انظر: بلاغة الكلمة القرآنية 105-113.

(2) بلاغة الكلمة القرآنية 9.

(3) بلاغة الكلمة القرآنية 63.

(4) النشر 11/1.

(5) البقرة: 132.

(6) انظر: السبعة لابن مجاهد 171، والتيسير. لأبي عمرو الداني 66، وحجة القراءات. لابن زنجلة 115.

(7) لمسات بيانية. د. فاضل السامرائي 5.

إنَّ هذه المصنفات التي توصف بأنَّ ما فيها هو عين إعجاز القرآن، أو سره، كثيرًا ما يقع فيها أوهام وتنافضات، وتتكلف أوجهًا ضعيفة، أو بعيدة، فيأتي بعد ذلك من يرد هذه الاجتهادات، التي زعم صاحبها أنها سر إعجاز القرآن!

ولعلي أضرب مثالاً على هذا، فقد كتب د. عودة الله منيع القيسي عن تنوع الصيغ المشتقة في القرآن، وسمى كتابه: سر الإعجاز في تنوع الصيغ المشتقة من أصل لغوي واحد في القرآن، ولما بحث قوله تعالى: ﴿**فَأَجَاءَهَا الْمَخَاضُ إِلَى جِذْعِ النَّخْلَةِ**﴾(1)، قرر أنَّ في (أجاء) إلى جانب الإلجاء معنى الرجوع، فالمعنى: أنها رجعت إلى النخلة بعد أن تجاوزتها، وذلك لأن المجيء لا يكون إلا عندما يكون المرء في طريق الرجوع(2)، وهذا الذي ذهب إليه يحتاج إلى دليل، فلم يأتِ بدليل على هذه الدعوى، فمن قال إنَّ المجيءَ لا يكون إلا عندما يكون المرء في طريق الرجوع! فكيف تكون هذه الدعوى المعرَّاة مما يثبت سرًّا لإعجاز القرآن؟

وفي (الإعجاز البياني للقرآن) للدكتورة عائشة عبد الرحمن، تجدها نقدت ما قرره النحويون من زيادة الباء في خبر (ليس) و(ما)، بحيث إنَّ الباء لم تزد للتوكيد فحسب، فتتبعت مواضع دخول الباء في خبر (ما) و(ليس)، ووصلت إلى أنَّها لم تدخل إلا في مقام جحد وإنكار، ولم تتخلف الباء في موضع من مواضع الجحد والإنكار، إلا في موضعين، وهما قوله تعالى: ﴿**ما هذا بشرًا**﴾(3)، ﴿ **ما هنَّ أُمهاتِهم**﴾(4)، فقد كان القصر في الجملة التالية مغنيًا عن دخول الباء على خبرهما(5).

هذه النتيجة لم تلاق قبولاً من د. إبراهيم السامرائي، الذي تتبع الكاتبة وسجل عيها عددًا من النقاط في الملاحظة والاستقراء، وختم ذلك بقوله تعليقًا على نتيجتها السالفة: ((أقول: ولا أعرف وجهًا لاقتران الباء في خبر (ما) هذه؛ لأن المقام مقام جحد وإنكار)) كما علَّق على استثنائها الآيتين بوجود القصر بقوله: ((ثم إن التقرير الذي أعقب الآيتين لا ينفي أن يكون حيِّز الآيتين حيِّزًا للجحد والنفي، ولا يستدعي التقرير بعدهما أن يعرى الخبر في كل منهما عن الباء، وما قيمة الباء في تأكيد الجحد والإنكار؟ إن هذا لهو تخيل لا أراه حقًّا))(6).

وفي هذا المقام لا يعنيني تحديد مكان الصواب، أو إعطاء نسب للصوابية في أحد الطرفين، وإنما مقصودي من إيراد هذا، أنه لا ينبغي أن توصف نتائج هذه التأملات بأنها ذات (الإعجاز)، وإنما

---

(1) مريم: 23.

(2) سر الإعجاز في تنوع الصيغ المشتقة من أصل لغوي واحد في القرآن. د. عودة الله منيع القيسي 65.

(3) يوسف: 31.

(4) المجادلة:2.

(5) انظر: الإعجاز البياني للقرآن 181-186.

(6) من وحي القرآن. د. إبراهيم السامرائي 72.

تسمى: تأملات، لمسات، نظرات... ونحو ذلك مما لا يشعر بهذا الحكم، والله أعلم.

– التفسير النحوي والنظريات الحديثة.

أنزل الله تعالى القرآن عربيًّا، وجعل علة ذلك أن يكون (تبيانًا) لكل شيء، أنزله بلسان من أرسل إليهم، (ليبين لهم)، ولم يجعله قرآنًا أعجميًّا، لئلا يقال: قرآن أعجمي، ونبي عربي؟! فلا يفهم؛ لأنه والحالة تلك مغلق الفهم، (لم تفصل آياته)، ﴿**وَلَوْ جَعَلْنَاهُ قُرْآناً أَعْجَمِيّاً لَقَالُوا لَوْلا فُصِّلَتْ آيَاتُهُ أَأَعْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ**﴾(1).

فدلالة القرآن من أعظم مقاصده، وتعدد الأوجه التي يحتملها اللفظ، لا يناقض مقصد الدلالة؛ لأنه يظل في دائرة المفهوم، المفصل، الذي يمكن أن ينضبط.

وفي هذا العصر ظهرت في الغرب مناهج فلسفية ونقدية متعددة، طُبِّقت على النص الأدبي في أول الأمر، ثم سُحب بعضها ليطبق على القرآن الكريم، والهدف منها جعل القرآن الكريم ((نَصًّا مفتوحًا لجميع المعاني، ولا يمكن لأيِّ تفسير أو تأويل أن يغلقَه أو يستنفدَه بشكل نهائيٍّ))(2)، ولذا ((فالنص المحكم الذي لا يحتمل إلا دلالة واحدة لا وجود له، فَيَتَرَتَّب عليه أنَّ أيَّ فهم للنَّصِّ الشَّرعيِّ ينبغي أن يحظى بالاحترام؛ إذ يمكن أن يكون حقًّا، وليس ثمة قراءات صحيحة وأخرى خاطئة؛ بل القراءاتُ كلُّها صحيحةٌ))(3).

تشترك عدد من النظريات بمبادئ واحدة، كلها تفضي إلى توسيع الدلالة، بل إلى إضاعتها وإماتتها.

إنَّ من أهم عناصر التفكيك، انتفاء قصدية المؤلف، وحرية القارئ(4)، وبذا ينادي أصحاب نظرية التلقي، فكيف يمكن أن يطبق هذا على القرآن الكريم، لن يكون هناك أي ضوابط، ولا تشريعات، ولن يؤاخذ أحد على أي فهم يفهمه، وإن كان مناقضًا لأصول الإسلام.

وهذه الغاية هي ما يريد أصحاب هذه المناهج الوصول إليه، ولذا يقول أحدهم: ((إنَّ القراءةَ التي أحلم بها هي قراءةٌ حرَّةٌ إلى درجة التَّشَرُّد والتَّسَكُّع في كلِّ الاتِّجاهات... إنَّها قراءة تجد فيها كلُّ ذات بشريَّة نفسَها، سواء أكانت مسلمة أم غير مسلمة، أقصد قراءة تترك فيها الذات الحرية لنفسها ولديناميكيتها الخاصة في الربط بين الأفكار والتصورات، انطلاقًا من نصوص مختارة بحرية من كتاب

---

(1) فصلت: 44.

(2) تاريخية الفكر العربي الإسلامي. محمد أركون 145.

(3) النص القرآني. طيب تيزيني 261، ونقد النص. علي حرب 20. والتراث والتجديد. حسن حنفي 112. عن: بدعة فهم النص. محمد المنجد 43.

(4) تحرير العقل الإسلامي. قاسم شعيب 41-42.

طالما عاب عليه الباحثون فوضاه(1)، ولكنها الفوضى التي تحبِّذ الحرية المتشردة في كل الاتجاهات))(2).

من مقاصد هذه المناهج قطع الصلة بالتراث، في نحو ما نجده عند د. مصطفى ناصف، حين يقرر أن دلالات كلمات القرآن مخالفة تمامًا لدلالاتها في لغة الجاهلية، فيفسر (الحياة، والتقوى، والسلام، والإيمان والطاعة، والمغفرة...) تفسيرات لا تمت إلى دلالاتها المعجمية بصلة(3).

في إطار تطبيق هذه النظريات أو بعضها، هل سيكون للدلالة النحوية اعتبار؟

في نظري، أنَّ الدلالة النحوية، تظل من أكثر الدلالات ثباتًا، حتى مع تطبيق هذه المناهج التي فسخت كل ما يقيد الدلالة، فستظل النسبة المدلول عليها بالإسناد، دالة عليه، والفعل وزمنه، ستبقى دلالته، وإن تعددت في إطار المعهود، والحال ستظل مبينة للهيئة... وهكذا، فالعبث بالدلالة المعجمية، وعدم اعتبار الحال، وعدم الاعتداد بالسياق الاجتماعي، والمناسبة، وفهم أهل اللغة، لو أضيف عليه إقصاء الدلالة النحوية، لاستحال النص حروفًا مقطعة، غير مؤهَّل لأن يحمل أيَّ دلالة. فالدلالة النحوية، هي الخيط الوحيد الذي يمكن أن يُتمسك به ليقال إنَّ هذا كلامٌ له دلالته.

ومع هذا، فلن تكون الدلالة النحوية عائقًا لتحميل النص ما لا يحتمله؛ لأنَّ الظاهر أنَّ مقصود متبني هذه المناهج –فيما يتعلق بالقرآن الكريم- ليس الوصول إلى مراد الشارع، وإنما لأهداف أخرى، أهمها مواكبة العصر، ومسايرة الذوق الغربي.

سئل أحد أصحاب هذه المناهج عن ((كيفيَّة التَّعامل مع النُّصوص الواضحة غير المحتملة؛ كقوله تعالى: **﴿لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الأُنْثَيَيْنِ﴾**(4) فقال: ((في مثل هذه الحالة لا يمكن فعل أي شيء إلا إعادة طرح مسألة التفسير القرآني؛ لا يمكننا أن نستمرَّ في القبول ألاَّ يكون للمرأة قسمةٌ عادلة، فعندما يستحيل تكيُّفُ النَّصِّ مع العالم الحالي ينبغي العملُ على تغييره!))(5).

– خاتمة:

يظل الارتباط بالقرآن الكريم وثيقًا من حيث فهمُ معانيه ومقاصده، ما بقي الارتباط باللغة وثيقًا، نحوًا وصرفًا ومعجمًا وبلاغةً، وكلما بعدت الأمة عن لغتها، ضعُفت عُلقتها بكتاب ربها، ولا يزال هذا الضعف، حتى يُضرب بينها وبين فهمه ببرزخ، من انغلاق الفهم الصحيح، والتخبط في دروب الدلالات

---

(1) تعالى كلام ربنا عز وجل أن يوصف بها الوصف.

(2) الفكر الأصولي واستحالة التأصيل. محمد أركون. ترجمة: هاشم صالح 76.

(3) انظر: مسؤولية التأويل. د. مصطفى ناصف 158-163.

(4) النساء: 11.

(5) حوار أجرته مع محمد أركون المجلة الفرنسية: (لونوفيل أبسرفاتور) (Observateur Nouvel) فبراير 1986. عن: بدعة إعادة فهم النص 42.

الموهمة.

لما نزل القرآن على أهل اللغة، كان معجزًا ببيانه، ولَمَّا بعُدوا شيئًا فشيئًا، احتاروا في وجه إجازه، فأنكره بعضهم، ووجه آخرون إلى غير وجهه(1)، تردُّدًا وتخبُّطًا.

إنَّ الجدير بالأمة اليوم، أن تراجع نفسها من حيث علاقتها بلغتها، كما أنَّ من الجدير أن تولي المؤسسات التعليمية الشرعية، عناية زائدة، بالعلوم اللغوية، لتكون جزءًا من التخصص الشرعي، لا ينال الطالب شهادةً في العلوم الشرعية، إلا بعد دراسة مكثفة لعلوم اللغة.

كما أُشيد هنا، وأؤكد، على اقتراح سُبقت به، وهو استحداث مواد تُعنى بتطبيقات العلوم اللغوية على المسائل الشرعية(2)، في الأصول، والفقه، والتفسير، تدرس لطلاب التخصصات الشرعية في الجامعات، لتمكنهم من إدراك الأهمية، التي تحتلها اللغة، بصورة عملية تطبيقية.

والله الموفق، والهادي للصواب.

قائمة المصادر والمراجع

1- القرآن الكريم.

2- أثر الدلالات اللغوية في التفسير عند الطاهر بن عاشور. د. مشرف بن أحمد الزهراني. ط:1. بيروت: مؤسسة الريان، 1430هـ.

3- الأثر العقدي في تعدد التوجيه الإعرابي لآيات اقرآن الكريم. د. محمد بن عبد الله السيف. ط:1. الرياض: دار التدمرية، 1429هـ.

4- اختلاف الحديث. للإمام الشافعي. تحقيق: عامر أحمد حيدر. ط:1. بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية،1405هـ.

5- أدب الكاتب. لابن قتيبة. تحقيق: د. محمد الدالي. ط:2 بيروت: مؤسسة الرسالة، 1420هـ.

6- ارتشاف الضرب. لأبي حيان. تحقيق: د. رجب عثمان محمد. ط:1. القاهرة: مكتبة الخانجي، 1418هـ.

7- الأصول. د. تمام حسان. ط:1. الدار البيضاء: دار الثقافة، 1401هـ.

8- الإعجاز البياني للقرآن ومسائل ابن الأزرق. د. عائشة بنت الشاطئ. ط:2. القاهرة: دار المعارف،

9- إعراب القرآن للنحاس. تحقيق: د. زهير غازي زاهد. ط:2. بيروت: عالم الكتب،1409هـ.

---

(1) انظر: النبأ العظيم. د. محمد دراز 85-94.

(2) اقترحه د. أحمد شيخ عبد السلام في كتابه: اللغويات العامة مدخل إسلامي وموضوعات مختارة 67، وفي مقال له بعنوان: نحو علم لغة خاص بالعلوم الشرعية. كما اقترحه د. عبد القادر السعدي في بحث له بعنوان: علاقة الشريعة باللغة العربية. بحوث مؤتمر: علوم الشريعة في الجامعات الواقع والطموح – عمان 1415هـ 223/1.

10- أمالي المرتضى. للشريف المرتضى. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة: دار الفكر العربي،

11- البحر المحيط. لأبي حيان. ط:2 . القاهرة: دار الكتاب الإسلامي، 1413هـ.

12- بحوث مؤتمر علوم الشريعة في الجامعات الواقع والطموح. تحرير: د. فتحي حسن ملكاوي. د. محمد عبد الكريم أبوسل.

13- بداية المجتهد ونهاية المقتصد. لابن رشد. بيروت: دار الفكر،

14- بدعة إعادة فهم النص. محمد صالح المنجد. منشور على الشبكة موقع الكتيبات الإسلامية www.ktibat.com.

15- البرهان في أصول الفقه. لأبي المعالي الجويني. تحقيق: د. عبد العظيم محمود الديب. ط:4. المنصورة: دار الوفاء، 1418هـ.

16- البرهان في علوم القرآن. للزركشي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم الرياض: دار عالم الكتب، 1424هـ.

17- بلاغة الكلمة في التعبير القرآني. د. فاضل السامرائي. عمان: دار عمار،1422هـ.

18- تاريخ آداب العرب. للرافعي. ط:4. بيروت: دار الكتاب العربي، 1394هـ.

19- تأويل مشكل القرآن. لابن قتيبة. شرحه ونشره: أحمد صقر. المكتبة العلمية،

20- التحرير والتنوير. للطاهر بن عاشور. بلا بيانات نشر.

21- تحرير العقل الإسلامي. قاسم شعيب. ط:1. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2007م.

22- التعبير القرآني. د.فاضل السامرائي. ط:2. عمان: دار عمار،1422هـ.

23- التفسير اللغوي . د. مساعد الطيار. ط:1. الدمام: دار ابن الجوزي، 1422هـ.

24- التفسير والمفسرون. د. محمد حسين الذهبي. ط:3. القاهرة: مكتبة وهبة، 1421هـ.

25- التكملة. للفارسي. تحقيق: د. كاظم بحر المرجان. ط:2. بيروت: عالم الكتب، 1419هـ.

26- تنزيه القرآن عن المطاعن. القاضس عبد الجبار. بيروت: دار النهضة الحديثة،

27- جامع البيان. للطبري. ط:3. مصر: البابي الحلبي،

28- الجامع لأحكام القرآن. للقرطبي. تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي. ط:1. بيروت: مؤسسة الرسالة، 1427هـ.

29- حاشية الصبان على شرح الأشموني. لمحمد بن علي الصبان. دار الفكر،

30- حجة القراءات. لابن زنجلة. تحقيق: سعيد الأفغاني. ط:5. بيروت: مؤسسة الرسالة،

1418هـ.

31- الحجة للقراء السبعة. للفارسي. تحقيق: بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي. مراجعة: عبد العزيز رباح وأحمد الدقاق. ط:2. بيروت: دار المأمون، 1413هـ.

32- الخصائص. لابن جني. تحقيق: محمد علي النجار. المكتبة العلمية،

33- الدر المصون. للسمين الحلبي. تحقيق: د. أحمد الخراط. ط:1. دمشق: دار القلم، 1406هـ.

34- دراسة الطبري للمعنى من خلال تفسيره جامع البيان عن تأويل القرآن. الأستاذ محمد المالكي. المملكة المغربية: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1417هـ.

35- دروس في كتب النحو. د. عبده الراجحي. بيروت: دار النهضة العربية، 1975م.

36- دلائل الإعجاز. للجرجاني. قرأه وعلق عليه: محمود محمد شاكر. ط: 5. القاهرة-الرياض: مكتبة الخانجي-مكتبة المعارف، 1424هـ.

37- زاد المسير. لابن الجوزي. ط:4. بيروت-دمشق: المكتب الإسلامي، 1407هـ.

38- السبعة. لابن مجاهد. تحقيق: د.شوقي ضيف. ط:3. مصر: دار المعارف،

39- سر الإعجاز في تنوع الصيغ المشتقة من أصل لغوي واحد في القرآن. د. عودة الله منيع القيسي. ط:1. بيروت- عمان: مؤسسة الرسالة- دار البشير، 1416هـ.

40- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه. د. خديجة الحديثي. الكويت: مطبوعات جامعة الكويت، 1394هـ.

41- شرح التسهيل. لابن مالك. تحقيق: د. عبد الرحمن السيد. ود. محمد بدوي المختون. ط:1. القاهرة: دار هجر، 1410هـ.

42- شرح الكافية الشافية. لابن مالك. تحقيق: د. عبد المنعم هريدي. ط:1. مكة المكرمة: جامعة أم القرى، 1402هـ.

43- شرح المفصل. لابن يعيش. بيروت: عالم الكتب،

44- شرح الملوكي. لابن يعيش. تحقيق: د. فخر الدين قباوة. ط:1. حلب: المكتبة العربية، 1393هـ.

45- طبقات المفسرين. للداودي. تحقيق: علي محمد عمر. ط:2. القاهرة: مكتبة وهبة، 1415هـ.

46- طبقات النحويين البصريين. للسيرافي. تحقيق: د. محمد إبراهيم البنا. ط:1. دار الاعتصام، 1405هـ.

47- علم إعراب القرآن تأصيل وبيان. د. يوسف بن خلف العيساوي. ط:1. الريلض: دار

الصميعي، 1428هـ.

48- الفاضل. للمبرد. تحقيق: عبد العزيز الميمني. ط:3. القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية، 1421هـ.

49- الفكر الأصولي واستحالة التأصيل. محمد أركون. ترجمة: هاشم صالح. ط:1. بيروت: دار الساقي، 1999م.

50- القطع والائتناف. لأبي جعفر النحاس. تحقيق: أحمد فريد المزيدي. ط:1. بيروت: دار الكتب العلمية، 1423هـ.

51- كتاب العين. للخليل بن أحمد. تحقيق: د. مهدي المخزمي ود. إبراهيم السامرائي. دار ومكتبة الهلال،

52- كتاب سيبويه. لأبي بشر عمرو بن عثمان. تحقيق: عبد السلام هارون. ط:3. بيروت: عالم الكتب، 1403هـ.

53- الكشاف. للزمخشري. بيروت: دار الفكر،

54- الكشف عن وجوه القرءات السبع. لمكي بن ابي طالب. تحقيق: د. محي الدين رمضان. ط:5. بيروت: مؤسسة الرسالة، 1418هـ.

55- لسان العرب. لابن منظور. ط: 1. بيروت: دار صادر، 1410هـ.

56- اللغويات العامة مدخل إسلامي وموضوعات مختارة. أ.د. أحمد شيخ عبد السلام. ط: 2. ماليزيا: الجمعية الإسلامية العالمية، 2006م.

57- لمسات بيانية في نصوص من التنزيل. د. فاضل صالح السامرائي. بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 1999م.

58- المحرر الوجيز. لابن عطية. تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد. ط:1. بيروت: دار الكتب العلمية، 1413هـ.

59- المحلى. لابن حزم. بيروت: دار الآفاق الجديدة،

60- مراتب النحويين. لأبي الطيب اللغوي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. دار الفكر العربي.

61- مسؤولية التأويل. د. مصطفى ناصف. ط:1. القاهرة: دار السلام، 1425هـ.

62- مشكل إعراب القرآن. لمكي بن أبي طالب. تحقيق: د. حاتم الضامن. ط:4. بيروت: مؤسسة الرسالة، 1408هـ.

63- معاني القرآن وإعرابه. للزجاج. تحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي. ط:1. بيروت: عالم الكتب،1408هـ.

64- معاني القرآن. للأخفش. تحقيق: د. هدى قراعة. ط:1. القاهرة: مكتبة الخانجي، 1405هـ.

65- معاني القرآن. للفراء. تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار. دار الكتب المصرية،

66- معجم الأدباء. لياقوت الحموي. تحقيق: د. إحسان عباس. ط:1. بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1993م.

67- معجم مقاييس اللغة. لابن فارس. تحقيق: عبد السلام هارون. بيروت: دار الجيل، 1420هـ.

68- مغني اللبيب. لابن هشام. تحقيق: د. مازن المبارك، وعلي حمد الله ومراجعة: سعيد الأفغاني. ط:6. بيروت: دار الفكر، 1985م.

69- المفردات. للراغب الأصفهاني. تحقيق: صفوان داودي. ط:3. دمشق: دار القلم، 1423هـ.

70- مفهوم التفسير والتأويل والاستنباط والمفسر. د. مساعد الطيار. ط: 1. الرياض: دار ابن الجوزي، 1423هـ.

71- مقالات في عبوم القرآن وأصول التفسير. د. مساعد الطيار. ط:1. الرياض: دار المحدث- شبكة تفسير، 1425هـ.

72- المقرب. لابن عصفور. تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري. بغداد: وزارة الأوقاف والشؤون الدينية،

73- المكتفى في الوقف والابتداء. لأبي عمرو الداني. تحقيق: دايد زايد مخلف. الجمهورية العراقية: وزارة الأوقاف، 1403هـ.

74- الممتع في التصريف. لابن عصفور. تحقيق: د. فخر الدين قباوة. ط:1. بيروت: دار المعرفة، 1407هـ.

75- المنخول في تعليقات الأصول. لأبي حامد الغزالي. تحقيق: د. محمد حسن هيتو. ط:2. دمشق: دار الفكر، 1400هـ.

76- المنصف. لابن جني. تحقيق. إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين.ط:1. مصر: مكتبة مصطفى البابي الحلبي، 1373هـ.

77- من وحي القرآن. د. إبراهيم السامرائي. ط:1. الجمهورية العراقية: اللجنة الوطنية للاحتفال بمطلع القرن الخامس عشر الهجري، 1401هـ.

78- النحو وكتب التفسير. د. إبراهيم رفيده. ط:3. مصراته: الدار الجماهيرية للنشر، 1990م.

79- نزهة الألباء في طبقات الأدباء. لأبي البركات الأنباري. تحقيق: د. إبراهيم السامرائي.ط:3. الزرقاء: مكتبة المنار، 1405هـ.

80- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة. الشيخ محمد الطنطاوي. تعليق. عبد العظيم الشناوي وزميله. ط:2.

81- النشر في القراءات العشر. لابن الجزري. صححه: علي محمد الضباع. الرياض: مكتبة الرياض الحديثة،

الدوريات:

1- مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية - سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد: (24) العدد: (17) 2002.

2- مجلة الدراسات القرآنية. العدد: (1) محرم 1427هـ.

3- مجلة كلية اللغة العربية جامعة الإمام محمد ين سعود الإسلامية. العدد: (10) 1400هـ.